وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أحمد دراية – ادرار –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المعارضة في الأنظمة السياسية العربية بعد 2011

دراسة حالة الجزائر – مصر

رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وادارية

إعداد الطالبين :

- **عكاكي عبد العزيز**
- **زعمة سفيان**

تحت إشراف :

أ. جعفري عبد الله

لجنة المناقشة

أ. بن مالك محمد الحسن	استاذ مساعد أ	جامعة أدرار	رئيسا
أ.جعفري عبدالله	استاذ مساعد أ	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
أ.هداجي حمزة	استاذ مساعد أ	جامعة أدرار	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث الببليوغرافي
الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): عبد الله جعفري

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : دور المعارضة في الأنظمة السياسية العربية جهد 2011 دراسة حالتي الجزائر ومصر

من إنجاز الطالب(ة): عكاكعي عبد العزيز

و الطالب(ة): زعصة نسمان

كلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم : العلوم السياسية

التخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

تاريخ تقييم / مناقشة: 23 جوان 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 23 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
16 جامعة

أ.د بن مالك محمد الحسن
مساعد رئيس قسم العلوم السياسية مكلف بالتدريس والتعليم في الطور

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أحمد دراية – ادرار –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المعارضة في الأنظمة السياسية العربية بعد 2011

دراسة حالة الجزائر – مصر

رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وادارية

إعداد الطالبين :

- **عكاكي عبد العزيز**
- **زعمة سفيان**

تحت إشراف :

أ. جعفري عبد الله

لجنة المناقشة

أ. بن مالك محمد الحسن	استاذ مساعد أ	جامعة أدرار	رئيسا
أ.جعفري عبدالله	استاذ مساعد أ	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
أ.هداجي حمزة	استاذ مساعد أ	جامعة أدرار	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر و تقديـــر

كل الشكر لله ونحمده على عظيم فضله وكثير عطائه وتوفيقه في إتمام هذه المذكرة , ونتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذنا الفاضل الدكتور عبد الله جعفري , الذي ساعدنا على إنجاز هذه الدراسة وإخراجها بأفضل صورة ممكنة .

ونتوجه بخالص الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة والى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة ادرار , والى كل من ساعدنا وساهم من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل .

الإهـــــــداء

إلى روح **والدايا الكريمين** رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته .

إلى **إخوتي** وأفراد عائلة **عكاكي** " دون إستثناء "

إلى الصديق والأستاذ " **محمد الحسن بن مالك** " أدامه الله وحفظه من كل شر.

إلى الأساتذة الكرام , **حمزة هداجي** , **عبد الله جعفري** , **حسناوي عبد الحفيظ** على كل الدعم والتحفيز الذي قدموه لي من خلال مشواري الدراسي.

إلى كل من ساعدني وعلمني ما لم أكن أعرفه لكم جميعاً يكون إهدائي.

عبدالعزيز عكاكي

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف و عبثا يحاول تجميعها في سطور .. سطور كثيرة تمر في الخيال و لا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليل من الذكريات وصور تجمعنا بمن كانوا إلى جانبنا .. فواجب علينا شكرهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد .. و قبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

دون ان ننسى الأصدقاء الذين كانوا دائما العضد والسند

و نتمنى من الله أن يطيل في أعمارهم ويرزقهم بالخيرات على الدوام

اهداء

اولا لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك ووجودك الحمد لله ربي ومهما حمدنا فلن نستوفي حمدك ، والصلاة و السلام على من لابني بعده.

الى ذلك الحرف اللامتناهي من الحب و الرقة و الحنان الى التي بحنانها ارتويت ، وبدفئها احتميت ، و بنورها اهتديت ، وببصرها اقتديت، و لحقها ما وفيت ، الى من يشتهي اللسان نطقها، وترفرف العين من وحشتها الى التي افنت حياتها من اجلي، التي مكانت تتمنى رؤيتي و انا احقق هذا النجاح الى قرة عيني، **أمي الغالية حفظها الله ورزقها الفردوس الأعلى.**

الى سبب وجودي ، الى الحضن الدافئ الذي لم اتذوقه بعد، الى الذي اشتاقت شفتايا ان تنطق باسمه، واشتاقت عيناي لملامح وجهه، مليئة ذاكرتي بتفاصيله و ثقيل ايامي بدونه، الى.... **أبي الغالي شفاه الله و أطال في عمره .**

الى بلدي الحبيب الجزائر ، الى شعب فلسطين الثائر.

والى من نسيهم القلم و لم ينسهم القلب.

الى كل هؤلاء اهدي عملي المتواضع هذا ، واسال الله عزوجل ان يوفقنا لما فيه الخير لنا.

مقـدمة

مقدمـة :

تضم الدول العربية أشكال مختلفة من أنظمة الحكم سواء ملكية أو جمهورية, وتتوقف قوة هذه الأنظمة السياسية على مدى قبولها بوجود معارضة, إنطلاقاً من أنها مظهر من مظاهر التداول على السلطة من جهة وعلى دورها الرقابي على ممارسات السلطة لصلاحياتها الدستورية والقانونية من جهة ثانية, وطبقاً لهذا الدور الذي تلعبه المعارضة السياسية فإن وجودها هو ضرورة لمنع الاستبداد بالحكم, فالمعارضة السياسية تحمل عادة المضمون التنافسي بين جماعات سياسية لها تصورها الخاص في كيفية سياسة المجتمع وإدارته للوصول إلى السلطة وتعبر العلاقة بين النظام السياسي والمعارضة عن مستوى الحياة السياسية لأي دولة, كما تحدد طبيعة هذه العلاقة بحسب الأنظمة الحزبية السائدة فيها, حيث تعد التعددية السياسية والأطر الحزبية أحد أبرز الحاضنات السياسية لقوى المعارضة والتي تتنظم فيها الأفكار والمعتقدات في المجتمعات الديمقراطية .

ولقد عرفت كلا من مصر والجزائر التعددية الحزبية, والتي تقوم على وجود عدد من الأحزاب تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة, وهذا ما أدى إلى نشاط وتنظيم قوى المعارضة السياسية في كلا البلدين مرت من خلاله المعارضة السياسية بعدة تجارب, كانت بمثابة محطات, اختيرت فيها قدرتها على مدى مساهمتها في إستمرار وإستقرار النظام ودورها في مواجهة السلطة الحاكمة والمشاركة في الحياة السياسية وهو موضوع مذكرتنا.

أهمية الموضوع : يعتبر دور المعارضة في الأنظمة السياسية العربية بعد 2011 عموماً وحالتي ـ مصر والجزائر ـ خصوصاً في معرفة واقع الأنظمة العربية وما تكتسيه من تعقيدات.

كما يستمد الموضوع أهميته من أن وجود المعارضة في النظم السياسية العربية, يساهم في إستمرارها وإستقرارها.

كما يكتسي هذا الموضوع أهميته من خلال معرفة دور المعارضة في الحياة السياسية بمصر والجزائر خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة.

أهداف الدراسة : هناك أهداف عديدة نتوخى تحقيقها من خلال هذه الدراسة :

- تحليل طبيعة الأنظمة العربية .
- تفسير العلاقات بين النظم السياسية العربية والمعارضة.
- توضيح دور المعارضة في المساهمة في إستقرار و إستمرار النظم.
- معرفة دور المعارضة في مصر والجزائر بعد 2011 ومسارها في محاولة تكريس التداول السلمي للسلطة.

أسباب إختيار الموضوع : من بين الأسباب لاختيارنا هذا الموضوع لاعتبارات ذاتية وموضوعية.

المبررات الموضوعية : وذلك من خلال محاولة إعطاء توضيح لدور المعارضة السياسية في النظم العربية, ولتفسير سلوك المعارضة السياسية في مصر والجزائر, بالإضافة إلى محاولة منا لإثراء الدراسات التي تتناول المعارضة السياسية في الوطن العربي.

المبررات الذاتية : لم نقم بإختيار الموضوع .

إشكالية الدراسة : على الرغم من تباين أشكال النظم السياسة العربية تبقى مأسسته المعارضة وتداول السلطة ضمن الأطر الدستورية لتلك النظم, فكلما كان النظام السياسي مستقراً كلما كانت المعارضة مستوعبة من طرف النظام والمؤشر الأهم في ذلك هو تداول السلطة سلمياً, بينما يعني عدم إستقرار النظام السياسي أن المعارضة غير مستوعبة وتعمل خارج إطار النظام السياسي وتسعى إلى تغييره, والإشكالية المطروحة هنا تتمثل في: **ما مدى مساهمة المعارضة السياسية في دعم إستمرار وإستقرار النظم السياسية العربية ؟ .**

الأسئلة الفرعية :

01 ـ ماهو مفهوم المعارضة السياسية ؟ وماهو إطارها النظري ؟ .

02 ـ ماهي تصنيفات النظم السياسية العربية ؟ وماهي علاقتها بالمعارضة السياسية ؟ .

03 ـ ماهو دور المعارضة السياسة في عملية التداول والوصول إلى السلطة في كل من النظامين السياسيين الجزائري والمصري ؟ .

الفرضيات :

01 ـ المعارضة السياسية هي مجموعة تشكيلات سياسية تتصف بالأقلية, وتقوم بإنتقاد ومراقبة الأغلبية الحاكمة (السلطة) في طريقة إدارتها للشؤون العامة.

02 ـ تصنف النظم العربية حسب معيار شكل رئاسة الدولة إلى أنظمة ملكية وأخرى جمهورية, وبحسب طبيعة كل نظام تحدد العلاقات بين السلطة والمعارضة السياسية.

03 ـ إن عملية التحول نحو التعددية الحزبية في كل من الجزائر ومصر, إنعكس على دور المعارضة السياسية, وأدى إلى وصول أحزاب المعارضة للسلطة.

مناهج وإقتربات الدراسة : باعتبارها الطرق المستخدمة من طرف الباحث لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة, إرتأينا إلى الاعتماد على :

المنهج الوصفي التحليلي لوصف النظم السياسية العربية, من حيث أشكالها وعلاقتها بالمعارضة السياسية, ومنهج دراسة حالة, حيث كانت دراسة حالة المعارضة السياسية في الجزائر ومصر بعد 2011, والمنهج المقارن لتصنيف الأنظمة السياسية العربية وتفسير علاقتها بالمعارضة السياسية.

وعلى الاقتراب النسقي بإعتبار أن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى للبحث عن التوازن والاستقرار ومعالجة الاختلافات للاستمرار , ومقترب النخبة الذي يهتم بدراسة

من يجب أن يحكم ومن يحكم بالفعل, وذلك من خلال تحليل النخبة المسيطرة على السلطة في النظم السياسية العربية.

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : عالجنا هذا الموضوع في الحدود الزمنية من بداية سنة 2011 الى غاية سنة 2019.

الحدود المكانية : تتمثل في كل من الجزائر ومصر.

صعوبات الدراســـة : وكأي دراسة واجهتنا بعض الصعوبات كـ :

ـ نقص المراجع المتخصصة في الموضوع كونه حديث نسبياً.

ـ صعوبة جمع المعلومات الدقيقة عن الأحزاب والتيارات المعارضة في الجزائر ومصر كونهما محاطان بهالة من الغموض.

ـ صعوبة الإحاطة بسلوكيات ومواقف المعارضة السياسية وخاصة التأويلات المختلفة لسلوك الفاعلين السياسيين التي يتم تداولها في وسائل الإعلام .

أدبيات الدراسة : وبالرغم من صعوبة الدراسة ونقص البحوث العربية في مجال المعارضة السياسية العربية عامة وفي مصر والجزائر بصفة خاصة, إلا أن هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المعارضة السياسة منها :

ـ دراسة علاء بيومي , مراجعة كتاب الغضب ضد الآلة : المعارضة السياسية ضد السلطوية في مصر, والصادرة عن مجلة سياسات عربية, بيروت لبنان, العدد 9, الصادرة جويلية 2014, ودراسة , أسماء شكر, المعارضة بعد الانقلاب الصادرة عن المعهد المصري للدراسات المنشورة بتاريخ 2020/2/20 ودراسة بدر حسن شافعي الموسومة بـ : المعارضة

المصرية : واقع مأزوم وخيارات صعبة, الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات والمنشورة بتاريخ 2020/2/20.

ودراسة الباحث الجزائري نصر الدين لعياض , المعارضة الجزائرية في الإعلام الرسمي : الواقع والتمثلات وهي دراسة على موقع الجزيرة للدراسات والمنشور بتاريخ 2015/5/21 ركزت على الإستراتيجية التي يستخدمها الخطاب الإعلامي الرسمي للمعارضة في الجزائر وسلوكه في إظهار المعارضة للرأي العام.

ورسالة محمد معمري, واقع المعارضة السياسية في الجزائر 2012 ـ 2017, لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية, من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر في الموسم الدراسي 2016 ـ 2017 والتي تناول من خلالها واقع المعارضة بالجزائر خلال الفترة الزمنية 2012 ـ 2017 .

تقسيم الدراســـة :

تمت دراسة موضوع: دور المعارضة في الأنظمة السياسية العربية بعد 2011 ـ دراسة حالتي الجزائر ومصر ـ في ثلاثة فصول, **فالفصل الأول** جاء تحت عنوان الإطار النظري والمفاهيمي للمعارضة السياسية وتضمن مبحثين جاء الأول لشرح مفهوم وأهداف وأنواع المعارضة السياسية ووسائل عملها, والمبحث الثاني تطرق إلى المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية والغير ديمقراطية, والنظام السياسي الإسلامي, **والفصل الثاني** فقد وسم بالمعارضة السياسية في الأنظمة العربية, وإهتم بدراسة المعارضة السياسية في الأنظمة السياسية العربية تضمن المبحث الأول طبيعة الأنظمة السياسية العربية الملكية وعلاقتها بالمعارضة السياسية وتضمن المبحث الثاني طبيعة الانظمة السياسة العربية الجمهورية وعلاقتها بالمعارضة السياسية, أما **الفصل الثالث** فقد تناول المعارضة السياسية في النظامين السياسيين الجزائري والمصري تطرق المبحث الأول للمعارضة السياسية في النظام السياسي

الجزائري في المبحث الأول تكلمنا عن السياق العام للمعارضة السياسية الجزائرية وعن علاقة النظام السياسي الجزائري بالمعارضة السياسية, أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى السياق العام للمعارضة السياسية المصرية وعن علاقة النظام السياسي المصري بالمعارضة السياسية.

الفصل الأول:

التأصيل النظري والمفاهيمي للمعارضة السياسية

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى تعريف المعارضة السياسية و ابراز أهدافها ، و من ثم تسليط الضوء عليها في ظل الأنظمة الديمقراطية و غير ديمقراطية و كذا الأنظمة الإسلامية

المبحث الاول : مدخل مفاهيمي للمعارضة السياسية و أهدافها :

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف المعارضة السياسية و ابراز أهدافها .

المطلب الأول : مفهوم المعارضة السياسية و أهدافها :

سنتناول في هذا المطلب التعريف اللغوي و الاصطلاحي السياسية و أهداف المعارضة السياسية :

أولا : تعريف المعارضة السياسية :

قبل عرض التعريف الاصطلاحي للمعارضة السياسية وجب التطرق الى التعريف اللغوي لها:

أ / تعريف المعارضة السياسية لغة:

هي كلمة مشتقة من فعل (عرض) و هو خلاف طول ، و جمع أعراض و عارض الشيء بالشيء أي قابله لمعرفة مدى الاتفاق و الاختلاف بينهما[1].

ب / تعريف المعارضة السياسية اصطلاحا :

. تعرف على أنها عدم الموافقة على قرار سبق اتخاذه أو مناهضة اتجاه لإتخاذ قرار معين[2].

تعريف آخر : هي ذلك النشاط أو الفعل المضاد أو المناوئ لسياسة الحكم من قبل قوى موجودة في المجتمع[3].

---

[1]– / نبيل عبد السلام هارون ، **المعجم الوجيز لألفاظ القرآن الكريم** ، القاهرة : دار النشر للجامعات ، 1998 . ص 138

[2]– أحمد شلبي ، **النظم السياسية في الفكر الاسلامي** ، ط6 ، مصر : جامعة القاهرة ، 1991 . ص 90

[3]– طارق الهاشمي ، **الأحزاب السياسية** ، بغداد : مطبعة التعليم العالي ، 1990 . ص 342

. كما تعرف أيضا على أنها : التكوين الواقع خارج السلطة أيا كان شكله حزبا أو جماعة أو فردا أو حركة ، و تعبر عن القوى غير المساندة للحكومة و التي تقف منها موقف الضد أو الرفض في ظل وجود مؤسسات ثابتة و حيادية و مسؤولة عن إدارة هذه العملية في إطار التداول السلمي على السلطة .

ثانيا : أهمية المعارضة السياسية:

تكمن أهمية تواجد المعارضة السياسية على أنها مظهر من مظاهر التعددية السياسية من جهة، ورقيب على ممارسة السلطة لصلاحياتها الدستورية والقانونية من جهة أخرى، فهذا هو الأصل في تواجدها.

يرتبط مستوى النمو والتقدم في دول العالم المتحضر بمستوى تطبيقها للديمقراطية ومساحات الحرية للرأي والانتقاد والتصويب، لذا فإن مصطلح المعارضة أو نشاط دور المعارضة في تلك الدول لا تثير المخاوف من احتمالية نشوب الصراعات السياسية أو الاقتتال للوصول الى قمة السلطة، أو محاولة النظام الحاكم بتلجيمها أو التخلص منها بشكل نهائي، وهذا يحدث في مصر والعديد من البلدان العربية، إن لم تكن جميعها[1]

المطلب الثاني : انواع المعارضة السياسية و وسائل عملها

هنالك العديد من أنواع المعارضة السياسية و التي تتنوع من حيث الشكل و المضمون و نوعية الأساليب المستخدمة و التي سنتناولها بالتفصيل في هذا المطلب .

أولا : انواع المعارضة السياسية:

يمكن تصنيف المعارضة السياسية إلى ما يلي[2] :

[1]– عبد الحكيم عبد الجليل المغيشي ، **أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة** ، ط1 ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2012 . ص

[2]– محمد معمري ، واقع المعارضة السياسية في الجزائر ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيمات سياسية و إدارية ، 2016 / 2017 . ص 29

أ- **المعارضة القانونية (البرلمانية الدستورية):** يعنى بالمعارضة القانونية السماح لقوى المعارضة السياسية المختلفة بوجودها ضمن الحدود القانونية (الدستورية) اذ يسمح بالمشاركة السياسية عن طريق مؤسسات النظام السياسي وفق الاليات والاجراءات المثبتة دستوريا.

ب- **المعارضة السياسية (المباشرة):** تتجسّد في الدور والسلوك الذي تقوم به القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، المعارِضة لمن هو في السلطة تارة، والمعارِضة للنهج والتوجّه السياسي وأسلوب ممارسة الحكم تارة أخرى.

ت- **المعارضة السياسية الشعبية (غير المباشرة):** ويقصد بالمعارضة غير المباشرة ذلك النمط من المعارضة الذي يبدي معارضته لسياسات وتوجّهات نظام الحكم القائم من خلال صيرورة ذاتية ذات تأثير فاعل وغير مباشر من دون أن يكون هدفها الوصول إلى السلطة أو الإمساك بزمام الأمور، وإنما عدم إلحاق الأذى بها من جرّاء سياسات وتوجّهات هذا الحكم.

ث - **المعارضة المسلحة العنيفة :** في هذا النمط من المعارضة يتم اللجوء الى استخدام القوة بالاعتماد على ادوات العنف المختلفة للضغط على الحكومات من اجل الأهداف السياسية لاسيّما عندما ترى المعارضة نفسها غير قادرة على تحقيق غايتها عبر الوسائل السلمية، وأياً كانت أطراف المعارضة (فرداً ، جماعة ...إلخ) فإنها تلجأ إلى هذا النمط بغية فرض إرادتها على السلطة الحاكمة مع تسويغ استخدام هذا الأسلوب في حالة نفاد الوسائل المتّبعة في عملها السياسي.

ثانيا : وسائل عمل المعارضة السياسية:

تعتمد المعارضة السياسية عدة وسائل للوصول الى السلطة و تحقيق أهدافها ، فبعضها يستعمل اسلوب العنف وبعضها الآخر يستعمل الاسلوب السلمي لتحقيق الاهداف، وهذه الوسائل هي[1] :

[1]- / إبراهيم عبد الله إبراهيم حسين ، **المعارضة السياسية** ، مصر : دار النهضة العربية ، 2007 . ص 37

الوسيلة الأولى : وهي وسيلة الاستيلاء على السلطة بالعنف، وتتبنّى هذه الوسيلة المعارضة الثورية الساعية إلى تحطيم كيان النظام أو تغيير ملامحه الأساسية، وترى أن النظام القائم يقف ضد مصلحتها وضد عقيدتها وضد إرادتها، فهي تعارض وجود ذلك جملة وتفصيلا.

الوسيلة الثانية : وفي هذه الوسيلة تلجأ المعارضة في حالة المنافسة الحادة إلى اكتساب أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات والحصول على أغلبية البرلمان، وهذه الوسيلة صالحة في النظم السياسية المستقرة التي تأسست على اساس القانون واحترام الاليات الديمقراطية في العمل السياسي، وتكون المعارضة على درجة التمايز.

الوسيلة الثالثة : وقد تسعى المعارضة إلى اكتساب أصوات إضافية للحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية، ولكنها لا تستطيع ذلك، ومن ثُمَّ تلجأ إلى الدخول في ائتلاف حكومي حتى تحصل على أقصى ما تستطيع الحصول عليه، وهذه الاستراتيجية تسود في النظم التي تتشكل من حزبين أو أكثر وتتّسم بدرجة عالية من الوحدة الداخلية .

الوسيلة الرابعة : وفيها تفترض المعارضة أن كسب أصوات البرلمان أو التأييد الشعبي ليس كافياً لتحقيق أغراضها، لذا فهي تسعى لدى جماعات المصالح وعن طريق المساومات الداخلية في الأحزاب والمناورات في البرلمان أو حتى الحصول على أحكام قضائية لمصلحتها، وقد تخلط المعارضة بين هذه الأساليب، وهذه الاستراتيجية تتّبع في النظم التي تحول فيها القواعد الدستورية بين المعارضة وتحقيق أهدافها مع عرقلة الحكومة لذلك .

المبحث الثاني : المعارضة السياسية و النظم السياسية

في هذا المبحث سنسلط الضوء على المعارضة السياسية في ظل الأنظمة الديمقراطية و غير ديمقراطية و كذا الأنظمة الإسلامية .

المطلب الأول : المعارضة السياسية في الأنظمة الديمقراطية و غير الديمقراطية :

أولا : المعارضة السياسية في الانظمة الديمقراطية[1] :

[1]– طه عمر رشيد ، **الأساس القانوني لحق المعارضة السياسية (العراق نموذجا)** ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون و العلوم السياسية جامعة السليمانية ، 2010 . ص 21

تحظى المعارضة في النظام السياسي الديمقراطي بمجموعة من الحقوق كفلتها الدساتير وأبرزها

الحق في الحصول على مكانة محترمة في النظام السياسي، وتعترف بها السلطة الحاكمة، الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بعمل الحكومة، الحق في أن يكون لها ممثلين في هيئات الدولة.

أما واجبات المعارضة في الأنظمة الديمقراطية فلإعطاء المعارضة حقوق يستوجب عليها الالتزام بمجموعة من الواجبات أبرزها :

احترام القوانين، بما أن المعارضة معترف بها قانونياً فعليها احترام القوانين والأنظمة التي أنشأتها، كي تستطيع هذه القوانين حماية المعارضة في حال تعرضت لمضايقات من الحكومة.

المساهمة في رفع النقاش العام من خلال توفير المعلومات العامة ونظريات متناقضة، حيث تصبح كل المسائل والمواضيع المتعلقة بالحكومة والمواطنين موضوع نقاش على نطاق واسع، وبالتالي تصبح الحكومة مضطرة للتريث عند إصدار أي قرار يمكن أن يلقى رفض واستهجان المواطن وبالتالي تسمح دون أن تدري لهذا المواطن باللجوء للمعارضة لإنصافه .

الاستعداد للوصول إلى السلطة ويكون ذلك من خلال صياغة ووضع مقترحات بديلة للسلطة الحاكمة .

مراقبة عمل الحكومة وانتقادها بشكل موضوعي .

و من الوسائل التي تستخدمها المعارضة للوصول للسلطة : .

استجواب الحكومة من خلال ممثليها داخل البرلمان.

انتقاد القوانين والقرارات التي تتخذها السلطة الحاكمة، وكشف الأسباب الحقيقية وراء هذه القرارات والقوانين من خلال منطلقات موضوعية .

كشف قضايا الفساد التي يمارسها بعض المسؤولين على أن تكون مقترنة بالأدلة الدامغة، وعرضها على القضاء والرأي العام.

قد تلجأ المعارضة أيضاً لوسائل قد لا تكون محببة لدى العديد من السياسيين وهي الفضائح الجنسية.. حيث استخدمها الحزب الجمهوري ضد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مما أدى لانسحابه من السباق الرئاسي أواخر القرن الماضي .

ثانيا : المعارضة السياسية في الأنظمة غير ديمقراطية :

في الأنظمة غير ديمقراطية لا يوجد فيها مكان للمعارضة السياسية، ولا يتسع صدر هذه الأنظمة لأي معارضة أي كانت، ومن أي نوع، فهي شديدة القسوة، عنيفة البطش، قوية التجبر وترد النصيحة ولو فيها نجاتها الذاتية[1].

ولكن في بعض الجمهوريات العسكرية الضعيفة تنشأ ضرورة دبلوماسية . أو بتوجيهات من الأنظمة الغربية الديمقراطية . بضرورة وجود (معارضة). أي أن النظام الشمولي عليه أن يصنع معارضته الخاصة، وبالطريقة التي يريد لزوم "القيم الجمهورية"

وتقوم الأجهزة الأمنية في هذه الأنظمة بصناعة المعارضة، برجالها، وأفكارها، وحدودها، وخطوطها الحمراء، وتسمح لهم بالحركة المحسوبة، والكلمة بإذن، والاعتراض طبقاً للمقرر سلفاً وقد يُصدِق البعض نفسه، أو تأخذه الحماسة فيتجاوز الخطوط الحمراء فيأتيه الرد والتأديب سريعاً وتصبح هذه المعارضة مصدراً للتربح الفاحش، والشهرة والبطولة الزائفة، وسوق يتنافس فيها من جعل رزقه الكذب والدجل.

. وهناك نوع آخر من المعارضة في هذه الأنظمة الشمولي وهي (المعارضة الخارجية) أي: من خارج حدود الدولة الشمولية وسطوتها الأمنية وتتخذ هذه المعارضة من الدول الأخرى . وغالباً الدول التي تعارض هذه الأنظمة الشمولية . ملاذاً لها، وتقوم من خلال إعلامها بفضح ممارسات وجرائم الأنظمة الشمولية . وما أكثرها . ولكنها لا تستطيع . في الغالب . أكثر من ذلك.

[1]– طه عمر رشيد ، **مرجع سابق الذكر** . ص 28

كما تقوم الدول المستضيفة بمحاولة التدخل عبر أذرعها الدبلوماسية والأمنية للاستفادة من هذه المعارضة في الضغط على الأنظمة الشمولية بل يصل الأمر أحياناً أن تقوم الأنظمة الديمقراطية بتبني معارضة داخل الأنظمة الديكتاتورية بحمايتها وبتمويلها، وتصبح هذه المعارضة قيد التشغيل والتوقف طبقاً لتوجيهات الأنظمة الديمقراطية، وتصبح أيضاً ورقة ضغط على الأنظمة الديكتاتورية تستخدمها الدول الديمقراطية وقت الحاجة.

وقد تتخذ الأنظمة الشمولية من هذه "الثقافة الديمقراطية" وسيلة للهجوم على المعارضة، والترويج لها على إنها "ملحدة إباحية"، بينما النظام الديكتاتوري يحفظ الدين، والقيم، والعادات! والأنظمة السياسية سواء أكانت ديمقراطية أو شمولية تجيد

مهمة "استغلال" الحدث لصالح النظام، وتوظيف أي موقف لتدعيم النظام السياسي بأي وسيلة ، فتجعل من كل شيء عملاً براجماتياً وصولياً.

المطلب الثاني : المعارضة السياسية في النظام السياسي الإسلامي

نستطيع أن نستلهم مفهوم المعارضة السياسية في النظم الإسلامي من خلال آيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وسيرة عهد الراشدين فهي تعطينا صورة كافية ومحددة عن شكل المعارضة السياسية[1] .

المُحدد الأول: الإخلاص لله وحده : المعارضة السياسية في النظام السياسي الإسلامي: ليست معارضة (حزبية أو قبلية أو قومية) إنما هي معارضة للباطل أينما كان، عند من كان ، فالمحدد الأول للمعارضة السياسية في الإسلام: [الإخلاص لله، والقيام لله، والشهادة لله، والقيام بالقسط والشهادة به].

. كما قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[2]

[1]– برهان رزيق ، **حرية المعارضة في الفكر و التاريخ الإسلامي و الفكر الوضعي** ، ط1 ، سوريا : دذدن، 2017 . ص 105 . 120

[2]– سورة المائدة، الاية 8.

. وكما جاء في الحديث الشريف "دُورُوا مَعَ الْكِتَابِ حَيْثُ دَارَ": "عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ . صلى الله عليه وسلم . يَقُولُ: " خُذُوا الْعَطَاءَ مَا دَامَ عَطَاءً، فَإِذَا صَارَ رِشْوَةً عَلَى الدِّينِ فَلا تَأْخُذُوهُ، وَلَسْتُمْ بِتَارِكِيهِ يَمْنَعُكُمُ الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ، أَلا أَنَّ رَحَى الإِسْلامِ دَائِرَةٌ فَدُورُوا مَعَ الْكِتَابِ حَيْثُ دَارَ، أَلا إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّلْطَانَ سَيَفْتَرِقَانِ فَلا تُفَارِقُوا الْكِتَابَ، أَلا إِنَّهُ سَيكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يَقْضُونَ لأَنْفُسِهِمْ مَا لا يَقْضُونَ لَكُمْ، إِنْ عَصَيْتُمُوهُمْ قَتَلُوكُمْ، وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَضَلُّوكُمْ "، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَصْنَعُ؟ قَالَ: " كَمَا صَنَعَ أَصْحَابُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، نُشِرُوا بِالْمَنَاشِيرِ، وَحُمِلُوا عَلَى الْخَشَبِ، مَوْتٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ"[1]

. و قوله جَلَّ في عُلاه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2]

المحدد الثاني: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والنهي عن الفساد في الأرض : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قائم على أساس القاعدة الأولى والمحدد الأول، وهو الإخلاص لله وحده لا شريك له، والقيام لله وحده، لا للحزب، ولا للنظام الحاكم، ولا شيء سوى الله، وسوى تحقيق الحق والعدل بصورة مجردة عن أي مصلحة ذاتية أو حزبية .

فالإسلام يهدف إلى الحفاظ على القيم الأخلاقية الربانية، ولا يحاول . وحاشاه . أن يُفسد أخلاق الناس، وينشر بينهم الرزيلة والفسوق والفقر، حتى يسهل السيطرة عليهم، والتحكم بهم، واستعبادهم كما تفعل النظم السياسية الجاهلية بل غاية الإسلام إتمام مكارم الأخلاق، وإسعاد الناس في الدنيا والآخرة.

المحدد الثالث: منع الظلم، ومقاومة استعباد الناس وقهرهم والاستبداد بهم :.

جاء الإسلام ليقمع الظلم، ويدمغ الباطل، ويُحرر الناس، ويضع عنهم الأغلال المادية والروحية، ويحررهم من استعباد الفرد والحزب، والنظام، ويجعلهم أحراراً لله وحده لا شريك له، وتوعد الظالمين بأشد العقوبة في الدنيا والآخرة، وجعل جهاده من أجل مقاومة هذا الظلم، ومنع أي صورة من صور استعباد الناس .

[1]– [حلية الأولياء لأبي نعيم/ 6895، إسناده حسن].

[2]– الأنعام الاية 162.

وهنا يضع الإسلام المبدأ العام، ويتخلص من أي اعتبارات أخرى، فلو جاء المنكر من الحاكم وحزبه، كان واجب المسلمين (كفريضة جماعية) الإنكار على الحاكم (الرئيس)، ويجعل ذلك فريضة على "حزب الحاكم" نفسه ، فإن انتسب المسلم لحزب لاعتبارات تنظيمية أو واقعية فلا يعني أن ولائه للحزب، إنما هو لله وحده، ويقوم لله وحده، ويشهد لله وحده، فإن رأى المنكر أنكره من فوره لا اعتبار عنده سوى رضى الله، والإخلاص له.

وإذا رأى المعروف من خارج حزبه أو من تكتلات سياسية أخرى فعليه من فوره أن يبارك هذا المعروف، ويُشيد بهذا الخير، وهذا عكس النظم الديمقراطية التي يحصل فيها (الصراع الحزبي) والدوران مع الحزب حيث دار، والدفاع بالباطل وبالحق عنه.. إنما المسلم يدور مع (الكتاب) حيث دار، وصراعه ليس مع غيره من الأحزاب، بل صراعه مع الباطل والظلم والعدوان من أي مكان صدر، ولو صدر عن أقرب القربى، فالله أحب إليه وأقرب. وولاءه لله ورسوله والأمة المسلمة فوق أي ولاء، وفوق أي انتماء.

كذلك أمر الإسلام الحاكم (رئيس الدولة) إنكار المنكر وإقرار المعروف، ولو كان فيه خسارة للقاعدة الشعبية! فالله أعلى وأجل، ولا يتعمد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قهر الناس باسم الدين! بل يتعمد الرفق واللين، وأخذ ما تعفو به الناس من الخير، ويأمر بما هو قريب لأفهامهم من الخير، ويُعرض عن الجاهلين والسفهاء والفارغين، كما قال تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[1]

و قد قال أبو بكر رضي الله عنه: "أَيُّهَا النَّاسُ فَقَدْ وُلِّيتُكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ" "إِنَّ أَضْعَفَ النَّاسِ عِنْدِي الشَّدِيدُ حَتَّى آخُذَ مِنْهُ الْحَقَّ، وَإِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عِنْدِي الضَّعِيفُ حَتَّى آخُذَ لَهُ الْحَقَّ، فَإِنْ أَحْسَنْتُ فَأَعِينُونِي، وَإِنْ زُغْتُ فَقَوِّمُونِي، وَاعْلَمُوا أَيُّهَا النَّاسُ أَنَّهُ لَمْ يَدَعْ قَوْمٌ الْجِهَادَ قَطُّ إِلا ضَرَبَهُمُ اللَّهُ بِذُلٍّ، وَلَمْ تَشِعِ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلا عَمَّهُمُ الْبَلاءُ، أَيُّهَا النَّاسُ اتَّبِعُوا كِتَابَ اللَّهِ وَاقْبَلُوا نَصِيحَتَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ، وَاحْذَرُوا يَوْمًا مَا لِلظَّالِمِينَ فِيهِ مِنْ حَمِيمٍ، وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ، فَلْيَعْمَلِ الْيَوْمَ عَامِلٌ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ

[1]- الأعراف الاية 199 .

عَمَلٍ يُقَرِّبُهُ إِلَى اللَّهِ . جل جلاله . قَبْلَ أَلا يَقْدِرَ عَلَى ذَلِكَ، أَيُّهَا النَّاسُ أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ، قُومُوا إِلَى صَلاتِكُمْ "[1]

. ان الإسلام يُعادي أيضاً النظم الشمولية التي تستعبد الفرد، وتسحقه، وتحوله إلى مجرد رقم في قطيع، بل يحافظ النظام السياسي الإسلامي على استقلاله الذاتي، وحريته الفردية التي هي قوام المسؤولية، ويمنع عنه كل صور الإكراه، والقهر الباطل.

و لقد دفع الإسلام الإنسان المقهور والمُستعبد إلى أن يتحرر، وأن يجاهد الذين استكبروا، أو يهاجر من نظامهم المجرم .

المحدد الرابع: كلمة الحق عند سلطان جائر : المعارضة السياسية للنظام الجائر لا تهاب كلمة الحق أمام الطغاة، ولا تتملقهم، ولا تداهنهم، ولا تركن إليهم.. بل تعتصم بالله، وتخلص دينها لله، وتقول كلمتها ولو فيها الشهادة، وتُبلغ رسالة الله: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾[2]

المحدد الخامس: الاستقلالية : حث الإسلام على استقلال الشخصية المسلمة، وعلى رشدها، وعلى اتباعها منهج البحث والتقصي والتبين، كما جاء في الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات 06) ، وكره للمسلم أن يمضي في جهالة كالأصم الأعمى، كما جاء في الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾[3]

وأراد للمسلم أن يُوطن نفسه على اتباع الحق ولا يكون إمعة: فعن عبد الله بن مسعود، قال: "ائْتُوا الأَمْرَ مِنْ تَدَبُّرٍ، وَلا يَكُونَنَّ أَحَدُكُمْ إِمَّعَةً، قَالُوا: وَمَا الإِمَّعَةُ؟ قَالَ: الَّذِي يَجْرِي بِكُلِّ رِيحٍ" [الزهد لأبي داود/ 141، إسناده حسن] فلا بد من التدبر، والفهم الصادق المتأني، ولا يجري مع كل ريح، فلا يكون من أتباع كل ناعق، يميل مع كل صائح، بل عليه الاهتداء إلى الحق والمجاهدة للوصول إليه ابتغاء مرضاة الله ، وإن الكثرة لا تغني من الحق شيئاً،

[1]– (أنساب الأشراف للبلاذري 273)

[2]– الأحزاب الاية 39.

[3]–الفرقان الاية 73.

فالإسلام يعطي الشرعية للحق ولو قل أتباعه، ولا يعطي الشرعية لباطل . وحاشاه . ولو كثر غثائه .

المحدد السادس: أمة واحدة ، وجسد واحد : الإسلام يعتبر الأمة المسلمة أمة واحدة وجسد واحد، لا فخر فيها لنسب ولا لقوم ولا عشيرة، وحقوق الناس فيها واحدة، لا يتميز فيها أحد بشيء.

و لقد جاء في الأحاديث الشريفة :

"إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ"[1]

"مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى"[2]

"الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ"[3]

. و عليه فكل ما يُفرق الأمة، ويُمزق وحدتها أمر يرده الإسلام، ويرفض الافتراق في الدين، أو في السياسة، أو في الحكم بل يدعو الجميع إلى الاعتصام بحبل الله وشرعه، كما قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[4]

المحدد السابع: التواضع وعدم الكِبر : فالمعارضة السياسية في الإسلام تفرض (فريضة التواضع) والتقرب من الناس، ومن الأمة، وعدم الاستعلاء عليها، أو التفاخر بحسب ونسب وقوم وجاه وسلطان كما جاء في الحديث الشريف: "إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ وَلَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ"[5]

---

[1][صحيح البخاري/ 481]

[2]– [صحيح مسلم/ 2587].

[3]–[سنن أبي داود/ 4530، إسناد متصل، ورجاله ثقات].

[4]– آل عمران الاية103.

[5]– [سنن أبي داود/ 4895، إسناد حسن] ..

وتفرض أيضاً فريضة (عدم الكِبر) الذي هو رد الحق، واحتقار الخلق، كما جاء في الحديث الشريف: "الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ"[1]

والتواضع للحق، واحترام الخَلق.. هما خُلق كل معارضة سياسية تتبع من وحي الإسلام، فلا يتجبر مسلم أمام الحق، ولا يرده، ولا يحتقر العباد لأنه يرى نفسه أفضل منهم، فيكون دائم "التقويم والمراجعة" والبحث عن الأفضل، وعندما يكون المسلم متواضعاً للحق، قريباً هيناً سهلا من الخَلق، يكون مؤهلاً للقيام للشهادة الله، وتحقيق الحق والعدل الرباني.

المحدد الثامن: الزهد في الدنيا : المعارضة السياسية والعمل السياسي قد يفتح على الإنسان الدنيا الحلوة الخضرة، ويمنحه الشهرة، والأموال، وشيئاً فشيء قد يَنسى الإنسان هدفه، وتَغره الحياة الدنيا، وتُسكره زينتها فيتخلى عن المبادئ، ويخترع الحجج الواهية ليتذوق زينة الدنيا، ويُزين له سوء عمله فيرى فعله حسناً وأنه أدى ما عليه، وأنه أفضل من غيره وفي هذا خيانة للأمانة .

فالعمل السياسي الإسلامي يتطلب الزهد في المال السياسي، والمنصب السياسي، ولا يرى سوى رضى الله، وابتغاء وجه الله، وكل همه تحقيق الحق، والعدالة الاجتماعية للأمة، وقلبه يفيض بالحب والحرص على أمته، ويفعل كل ذلك دون انتظار جزاء أو شكر من أحد، فيصل إلى أعلى مراتب الزهد، دون أن يفقد الفاعلية.

فلا قيمة للزهد عندما يترك الإنسان أمته يائساً منها، مُعرضاً عنها بل يقتحم كل فج وطريق فيه نفع الأمة، بأقصى فاعلية ممكنة، بعزيمة لا تنثني، بجَلد المجاهد، وبأرقى زهد فيما عند الناس، فيمضي بجناح الفاعلية والزهد؛ فيتحقق التوازن المنشود.

وهذا الزهد يؤدي إلى (فريضة الأمانة) التي تمنع المحاباة في المناصب والعطايا، وتدفع بالأفضل في كل مكان؛ ليتحقق الخير والنفع للجميع ، فالإسلام يُعد المسلم للعمل السياسي الإعداد الرباني الذي فيه التوازن بين الزهد والفاعلية، وبين تحقيق الأمانة، والقوة في القيام بالحق.

[1]- [صحيح مسلم/ 92]

المحدد التاسع: الإيجابية : الإيجابية بالعموم أحد خصائص التصور الإسلامي، وتعني تحقيق الفاعلية مهما كانت الظروف و الإيجابية تحمي من "العدمية السياسية" فقد تتمادى المعارضة في توضيح كافة جرائم النظام، لكن مهما كانت الجرائم يجب أن يكون للمعارضة "مخرجات عملية"، وحركة إيجابية مهما كانت ضئيلة بالنسبة لما هو مطلوب لكنها تظل أفضل من الوصول إلى مرحلة "بكاء الأطلال" والتمادي فيها بلا عمل، وبلا خطوات على طريق الإصلاح..

فالإسلام لا يريد فقط بيان ما يُهلك الناس، بل ما يُحركهم للخير، ويأخذ بأيديهم فمن يمضي في بيان حالة الهلاك والضياع دون فتح باب العمل والتغيير، فإنه يُهلك نفسه وقومه.

المحدد العاشر: الرسالة لا الأيديولوجيات : الإسلام رسالة ربانية عامة للناس كافة جاءت بمعالم الخير السهل القريب، ومبادئه متوازنة معروفة نستطيع أن نحدد أبرز ما جاء فيها بقوله تعالى :

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[1]

. الإسلام دعوة جامعة فيها من السعة والخير ما يشمل الإنسانية كلها، ولكن ضاق البعض ذراعاً، وصدراً بهذا الدين فمزقه إلى أيديولوجيات ومذاهب وجماعات.

و العمل السياسي الإسلامي يتحرك من منطلق الرسالة لا الأيديولوجيا، ويدافع عن الرسالة والأمة لا عن الأيديولوجيا و مُنتسبيها يدافع عن الناس كل الناس من منطلق "الحرص الصادق عليهم"، وإن كان هناك من ضرورة حركية وتنظيمية للجماعات فإن آفتها القاتلة هي قضية "الولاء"، وهو أن يتحول العمل التنظيمي والمؤسسي إلى غاية في ذاته! يتمحور حوله الولاء والنصرة؛ وينفصل عن الأمة مُكوناً فكره وأيديولوجيته الخاصة واستقطابه المنفرد، ومصالحه الخاصة.

[1]– البقرة الاية 177

الفـصل الثـــاني

المعارضة السياسية في الأنظمة السياسية العربية

الفصل الثاني : المعارضة السياسية في الأنظمة السياسية العربية

تتنوع الأنظمة السياسية وأساليب الحكم في العالم العربي لأسباب تتعلق بأساليب التكييف والاستجابة للظروف والتجارب التاريخية التي مرت بها كل دولة, وحدد الباحثون عدداً من المعايير لتصنيف النظم السياسية تبعاً لمعايير مختلفة ولعل أشهر هذه المعايير المتاحة معيار شكل رئاسة الدولة, ويستخدم هذا المعيار في الأساس للتمييز بين النظام الملكي والنظام الجمهوري,

في النظام الملكي يقوم على أساس, توارث السلطة داخل الأسرة الحاكمة, أما النظام الجمهوري فإنه يعتمد على الإنتخاب كمعيار لتولي السلطة[1]

وعلى الرغم من اختلاف التباين لأشكال النظم السياسية فان اغلب الباحثين يتفقون حول ضرورة وجود معارضة سياسية ضمن النسق أو النظام السياسي مهما كانت طبيعته فالمعارضة ملازمة لأي سلطة سياسية, وهي جزء مكمل لها, فطبيعة النظام السياسي والثقافة السياسة السائدة تحدد طبيعة العلاقة بين السلطة والمعارضة, كما تحدد طبيعة المعارضة السياسية (سلمية, علنية, أو غير ذلك) وبناء على ذلك تتحدد ادوار ووظائف المعارضة, فطبيعة النظام تحدد المسؤولية التي تضطلع بها المعارضة من جهة, كما أن طبيعة البناء الدستوري أو القانوني للنظام السياسي, فضلا عن معطياته الثقافية وأنماط الصراع تحدد درجة وقوة تلاحم المعارضة ونمط أشكالها[2]

ومن خلال هذا الفصل سنحاول توضيح طبيعة العربية الملكية والجمهورية وعلاقتها بالمعارضة السياسة.

---

[1] على الدين هلال., نيفين مسعد, **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير** , لبنان , مركز دراسات الوحدة العربية , ط1 , 2010 , ص 125.

[2] وليد سالم محمد, **النظم السياسية العربية , .إشكاليات السياسة والحكم**, عمان, الأردن , شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع, الرمال للنشر والتوزيع, , ط.1, 2016, ص 115 - 118.

المبحث الأول : المعارضة السياسية في الأنظمة الملكية.

أطاح الربيع العربي بعدد من الأنظمة الجمهورية, عكس الأنظمة الملكية التي لم تواجه أي معارضه وخطر حقيقي يهدد وجودها, بالرغم من أن معظمها انظمة ملكيه ذات السلطة المطلقة.

فمنذ بداية الربيع العربي نشبت احتجاجات في كل من الأردن والمغرب والبحرين والمملكة العربية السعودية, وعَمان والكويت بسبب الصعوبات ألاقتصاديه والاجتماعية والسياسية

ولجأت هذه النظم الملكية إلى سياسة قمع المعارضين باستعمال أسلوب الاغتيالات والإعتقالات والتعذيب لتقييد المعارضة.

فما هو السبب في استقرار هذه النظم ,الملكية وكيف استطاعت التكيف مع ومجابهة المعارضة ورياح التغيير ؟

المطلب الأول : طبيعة الأنظمة السياسية العربية الملكية.

النظم الملكية هي الأنظمة التي يولى فيها رئيس الدولة السلطة عن طريق الوراثة, بمدة غير محددة وتنتهي غالبا إما بالوفاة أو التنازل, ويتولى رئيس سلطاته بالوراثة بالكيفية التي يحددها دستور الدولة, والشروط التي يجب توافرها فيها لتقلد مهامه, وفي ظل الحكم الملكي ليس هناك أي دور لشعب في تحديد هوية الملك لدى تولي مهامه, وإنما الدستور فقط هو الذي يتولى تحديد ذلك, كما يستلم الملوك سلطاتهم وفق القوانين العرش أو عادات وتقاليد معروفة, تكون الوراثة من الأب إلى الابن الأكبر سنا, أو ضمن أبناء ملك محدود, أو ضمن أسرة مالكه معينه, وفي جميع الحالات فان الملك يحكم بصوره فرديه وقوله هو الفصل في حكمه[1]

وبتطبيق معيار شكل رئاسة الدولة على النظم العربية, تجد انه هناك الدول ذات حكم ملكي وهي (السعودية والكويت وقطر البحرين وعمان والإمارات والأردن والمغرب).

تشترك هذه النظم الملكية العربية في عده خصائص أبرزها:

- أن الوراثة فيها تسير في خط الأبوة وليس الأمومة.
- أن الوراثة تنحصر في خط الذكور وليس الإناث.
- أن من يقع عليه الاختيار لتولي الملك لابد من أن يحظى بمبايعة الأسرة المالكة أولا.
- غلبه الطابعة العشائري القبلية على الملكيات العربية.

ومن الملاحظ أن الملكيات العربية تختلف في بعض الخصائص الأخرى, من بينها اختلاف خط الوراثة من نظام لآخر, في المملكة العربية السعودية من الأخ للأخ في أبناء الملك عبد العزيز آل سعو, في المغرب وقطر والبحرين وسلطنة عمان من الأب إلى الابن وفي الكويت دائري تناوبي, وفي الأردن يجمع بين وراثة الابن لأبيه والأخ لأخيه [2]

لكن في جميع الحالات فان هذا النظام الوراثي يستبعد مشكلة احتمال حدوث فراغ في السلطة أو على الأقل يحد من خطورتها, فهو من النظم القليلة التي تضمن تقديم خلف

---

[1] محمد حسن دخيل , **أنظمة الحكم في الوطن العربي ـ دراسة مقارنه ـ**.بيروت .لبنان : دار مكتبة البصائر – بغداد– العراق .دار البصائر , ط.1 , 2014 , ص 32 ـ 33.

[2] على الدين هلال , نيفين مسعد, **مرجع سبق ذكره** , ص 126 , 127.

لسلطه تلقائيا بمجرد رحيل شاغلها من دون أدنى الشعور بوجود فراغ فيها, فهو يخضع للتنظيم بصورة معقولة.

بحيث يسمح بقدر من التنافس فهو سيضمن قدوم شخص مناسب إلى العرش ومن ثم يؤمن عمليه انتقال السلطة [1].

وهناك من أن انتقد النظام الملكي لأنه يقوم في أصوله الأولية حسب رأيهم على إنكار السيادة الشعوب, في صورته المنطقية على أن فرداً اختاره الصدفة عن طريق مولده هو صالح لان يرث رئاسة الدولة طوال حياته, وان هذه الصلاحية تمتد بالصدفة أيضا عن طريق المولد إلى عقبه من بعده طبقة بعد طبقة و جيلا بعد جيل, وإضافة إلى ذلك, هناك مجافاة وتعارضاً بين النظام الملكي والحكم الديمقراطي في الملكية الوراثية تحمل صاحبها على تقوية نفوره يوما بعد يوم, ولو على حساب النصوص الدستورية, والملوك يتجهون أول ما يتجهون إلى دعم لسلطانهم وتحقيق مصالحهم الخاصة ومصالح أسرتهم, وبذلك يفقد الحكم أهم ميزات وأساس وجوده, وهو أن يكون من الشعب ولصالحه, ويؤكد أصحاب هذا التوجه, إن التاريخ اثبت أن الملوك وأولياء العهود يربون تربية خاصة تتجه أساسَا إلى تعليمهم كيف يحتفظون بالتاج بجميع الوسائل, ويلقنون هذه الدروس داخل قصورهم تحيط بهم أسباب العزة والسلطان, فلا يستشعرون بحق الشعب في توليهم, ولا بسلطة في محاسبتهم ومن ثم يمتلكهم الشعور الاستعلاء على الشعب.

وتقرر الدساتير بشكل عام في النظم الملكية, انعدام المسؤولية السياسية والجنائية لرئيس الدولة حيث تنصب في العادة هذه الدساتير على أن ذات الملك أو الإمبراطور لا تمس, وهذا يعني عدم مسؤوليته عن أعماله وتصرفاته, حتى لو كانت جرائم جنائية, ومن الناحية السياسية فان الرئيس الدولة غير مسؤول سياسياَ, والمسؤولية تقع على عاتق الوزارة والوزرا [2].

---

[1] صلاح زرنوفة , **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي** ,بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية, 2012, ص 505.

[2] محمد حسن دخيل , مرجع سبق ذكره , ص 35 .

كما يمكن تصنيف هذه الممالك تبعاً للنظم الحكم والوضع الاقتصادي إلى صنفين أو قسمين قسم الملكيات الفردية(الأردن والمغرب) وهي الأفقر, وقسم الملكيات السلالية والخليجية والتي تسيطر عليها الأسر الحاكمة وهي الدول دول ريعية فائقة.[3]

المطلب الثاني : علاقة الأنظمة الملكية بالمعارضة السياسية.

إن طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة بها هي من تحدد العلاقة بين السلطة والمعارضة, فيمكن ملاحظه سيطرة الأسرة الحاكمة على مفاصل الدولة في النظم السياسية الملكية العربية وذلك من خلال: أولا الأرضية التاريخية بالدعم السياسي والعسكري من القوه الأجنبية (بريطانيا والو.م.أ) قد جعل هذه القبائل هي المهيمنة في تلك المناطق, واعتبرت أن لها امتيازات يتوارثها الأبناء عن الآباء, بالإضافة إلى قدرة الأسر الحاكمة على التغلغل في هياكل الدولة وتأمين الولاء [1].

فاغلب النظم العربية تفتقد إلى مقومات الديمقراطية بمعناها الصحيح بغياب برلمان منتخب وعدم إمكانية تشكيل أحزاب سياسية, وعدم التداول على السلطة الأمر الثاني يتمثل في الثقافة السياسية وبه شقان, فهناك الشق التقليدي الذي يكاد يؤمن بأن شؤون الحكم متروكة لأهله ويقصدون بذلك ليس فقط الحق التاريخ للأسرة الملكية في حكم البلاد, وإنما جداره هؤلاء الشأن العام وهناك الشق الديني المحافظ الذي يتحالف أنصاره مع مؤسسه الحكم, هو يرى أن الخروج على الحاكم يعد من قبيل الفتنه وشق عصا الجماعة وانتهاك واجب الطاعة, بحيث أن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في هذه الممالك التي يغلب عليها الطابع التقليدي, فلا تزال القبيلة هي محور الحياة السياسية والاجتماعية, ولا يزال الولاء للقبيلة أو العائلة احد المحددات الهامة للسلوك السياسي.[2]

والأمر الثالث في العائدات النفطية الضخمة لهذه الدول وهو ما مكنها من :

ـ شراء الولاء وضمانه, مما أدى إلى خلق شرائح اجتماعيا مرتبطة بالسلطة.

---

[3] غريغوري غوس , **ملوك لجميع الفصول** دراسة تحليليه صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم 8, سبتمبر 2013.

[1] عبد الهادي خلف وآخرون, **الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج**, دبي, الإمارات , مركز الخليج للأبحاث 2008 , ص 12 .

[2] محمد حسن دخيل , مرجع سبق ذكره , ص 38 .

ـ مكانها من الإنفاق على تحديث الأجهزة الأمنية والعسكرية بغرض تامين استمرار النظام الحاكم.[3]

وبالنظر لدول الخليج والتي تعتبر ذات أنظمة ملكيه أو أميرية فلم تعرف هذه الدول معارضة حقيقية للحكم، أي مشروع حكم بديل عن الأسر ألحاكمة الموجودة, بل لم تعرف اغلب هذه الدول الصيغة السياسية الإيجابية للمعارضة التي تساهم في بناء ودفع السلطة للحكم الرشيد ، إذ لم يتم السماح ـ ولازال ـ بأي إنتقاد بسيط حتى للسلطة الحاكمة ولا للحكومة ولا حتى لبعض القرارات الخاطئة وذات الأثر المدمر على مصالح البلاد والعباد.

غير أن المتتبع لأحوال دول الخليج عموماً يدرك بوضوح تزايد أعداد الخارجين أو الهاربين من بلدانهم واستقرارهم في لندن أو اسطنبول وواشنطن وغيرها , حتى يكاد الأمر يصل إلى تشكيل ظاهره جديدة على المستوى السياسي والاجتماعي في هذه البلدان, فهناك على سبيل المثال أكثر من ثلاثين شخصية كبيره ومهمة في الكويت استقر بهم المقام في اسطنبول هرباً من أحكام قضائية على تهم السياسية معظمها تغريدات في تويتر تنتقد تزايد الفساد وسرقات المال العام, من هم أعضاء سابقون في البرلمان ولهم قاعدة جماهيرية كبيره ومنهم إعلاميون كبار وناشطون سياسيون وأكاديميون.[1]

---

[3] عبد النور بن عنتر , "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي" , **المستقبل العربي** , العدد 273, نوفمبر 2001 ص 78 .

[1] محمد هلال الخالدي , **كيف تصنع سياسيات الخليج العباسية المعارضة بالخارج** , الموقع الالكتروني www.aljazeera.net , تاريخ النشر 2018/07/17 , تاريخ الاطلاع , 2021/05/15 .

المبحث الثاني : المعارضة السياسية في الأنظمة الجمهورية.

عرف العالم أنماط عديدة للحكم لكنها في الغالب كاتب تكرس السلطة بشخص الملك لتجعل منه في الأخير حكماً دكتاتوريا مركزيا, وأستمرت الأوضاع على هذا المنوال حتى بدأ فيه أثينا أول نظام حكم ديمقراطي في العام 593 قبل الميلاد, يقوم على أساس حكم الشعب بانتخاب الحاكم و مجلس نواب, و هو ما يقابل النظام الجمهوري في العصر الحديث, وانتقلت الفكرة بعد ذلك من المدن اليونانية إلى روما, ومع مرور الزمن أصبحت هذه الفكرة أكثر رواجا في العالم خاصة بعد اندلاع الثورتين الفرنسية والأمريكية اللاتينية رسختا مبدأ حرية الشعب في اختيار من يحكمه.

لكن جل الدول وخاصة العربية التي اعتمدت النظم الجمهورية غرقت في أو حال الديكتاتورية عبر التطبيق السيئ له, فهذا النظام لم يحقق مقاصد وجوده القائمة على الحكم الشعب لنفسه بسبب تسلط الرؤساء أو العسكر على سدة الحكم وتحصين مناصبهم بالقانون بتوفير غطاء دستوري يضمن قبضتهم على مقود الحكم مما أدى إلى انعدام مبادئ النظام الجمهوري و بالأخص المبدأ الديمقراطي المتعلق بالتداول على السلطة وعلى هذا الأساس ظهر الاعتراض والمقاومة على هذه النظم.

وبرزت المعارضة كأسلوب للتعبير عن الإرادة السياسية في مراقبة ومعاتبة وتقويم السلوك النظام السياسي.

فما هي طبيعة العلاقة بين النظام الجمهوري والمعارضة كطرفي صراع من اجل السلطة ؟

المطلب الأول : طبيعة الأنظمة السياسية العربية الجمهورية.

النظم الجمهورية هي النظم السياسية التي تكون فيها السلطة شيئا عاماً, الأمر الذي يعني أن الذين يقبضون على السلطة يمارسونها ليس بمقتضى حق خاص (حق إلهي, ورثة) ,وإنما بمقتضى وكالة يخولها لهم الجسم الاجتماعي, والحكومة الجمهورية وهي التي يتولى فيها رئيس الدولة عن طريق الإنتخاب ولمده زمنيه محدودة مسبقاً, على أساس المساواة التامة بين المواطنين الذين تتوفر بحقهم الشروط المنصوص عليها في الدستور, حيث تنصب دساتير عاده على تنظيم آلية انتخاب رئيس الجمهورية, من حيث الشروط الواجب توفرها في,ه وتحديد انتخابه وعدد المرات التي يجوز فيها ذلك وطريقة انتخابه والتي تنحصر فيه ثلاث: أما عن طريق البرلمان, أو بواسطة الشعب أو باشتراك البرلمان والشعب معا في هذا الاختيار[1].

وبالاعتماد على الانتخاب كمعيار لتولي السلطة في النظم الجمهورية, يضمن مبدأ تداول السلطة بين أبناء مختلف الفئات ما توافرت بينهم الشروط اللازمة لتولي المنصب, وان يكون بالتالي مبدأ التغيير وارد.

والملاحظ في ما يتصل بالنظم الجمهورية التي تنظم فيها بقيه الدول العربية, اشتراكها في خاصية هامة وهي تبنيها الإيديولوجيات اشتراكية بعد حصولها لها على استقلالها, فقد أعلنت هذه النظم قيمتي المساواة والعدل الاجتماعي على قيمة الليبرالية على قسميها السياسي والاقتصادي كما اشتركت تلك النظم في تبنيها نظام الحزب الواحد (باستثناء لبنان الذي أقام النظام السياسي منذ الاستقلال على أساس التعددية السياسية) بالإضافة إلى اشتراكها في السياسة الخارجية في نقطه مناهضة الاستعمار والإلحاح على مطلب الوحدة العربية, وحل القضية الفلسطينية[2].

ولكن على صعيد آخر, اختلفت النظم الجمهورية في ما بينها من حيث نمط انتقال السلطة وتداولها, بمعنى أن هناك مجموعه من الدول اعتمدت في الأساس على نقل السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية(سوريا وليبيا), في مقابل كانت هنالك مجموعه أخرى من

---

[1] د محمد دخيل , **مرجع سابق** , ص 25

[2] د. على الدين هلال .د. نيفين مسعد، **مرجع سبق ذكره** ص126

الدول تعرف نمطا واحدا ثابتا لتداول السلطة إنما عرفت خلال الطور صف السياسي عده أنماط مختلفة، ويندرج تحت هذه الفئة النموذجان المصري و الجزائري.

فلقد شهدت مصر خلال الفترة من عام 1952 وحتى عام 1999 نمطين أساسيين لتداول السلطة هما التدخل العسكري الذي أطاح النظام الملكي, والاستفتاء الذي جاء برئيس أنور السادات من بعد حسني مبارك إلى السلطة, كما تقدم الجزائر نموذجاَ خاصاً لإنتقال السلطة في النظم العربية, ففي حين تعاقب على رئاستها ثلاثة رؤساء منذ الاستقلال في 1962 وحتى 1991 شوهدت على مدى ثمان سنوات فقط تعاقب أربعه أشخاص على رئاسة الدولة فبعد انتقاله أو إقالة الشاذلي بن جديد في كانون الثاني يناير 1992 تكون المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف ثم بعد اغتيال بوضياف في تموز يوليو من العام نفسه تولى علي كافه السلطة لكن مع عدم قدرته على إيجاد مخرج من الأزمة الجزائرية أجريت انتخابات رئاسية تنافسيه للمرة الأولى في الجزائر أسفرت على فوز اليمين زروال برئاسة الدولة ثم مع عجزه هو الأخر عن وقف أعمال العنف المتصاعد دع لانتخابات رئاسية مبكرة أسفرت في عام 1999 عن فوز عبد العزيز بوتفليقة.

وتقرر الدساتير عاده في النظم الجمهورية مسؤولية رئيس الدولة من الناحيتين السياسية والجنائية فيما يتعلق بالمسؤولية السياسية هناك دساتير تقرر مسؤولية رئيس الجمهورية سياسياً وتتيح على عزله من منصبه قبل انتهاء مدة رئاسته, أما المسؤولية الجنائية, فتقرر بعض الدساتير مسؤوليته عما يرتكبه من جرائم[1]

[1] على الدين هلال , نيفين مسعد, **مرجع سبق ذكره** , ص 131-132 .

المطلب الثاني : علاقة الأنظمة الجمهورية بالمعارضة السياسية.

تباينت أساليب انتقال السلطة في الأنظمة العربية الجمهورية بين السلمية والعنيفة فلا وجود لديمقراطية حقيقية, في الحكم كان أما بالثورة أو الانقلابات أو المؤامرات, كما نجد من جهة أخرى أن بعض الدول ما زالت لم تتوصل بعد لآليا انتقال السلطة, وأخرى ارتأت توريث منصب في النظام الجمهوري, فمعظم الرؤساء ليسو على استعداد لتخلي أو التنحي عن السلطة بل البعض يرفض حتى الانتخابات لتجديد الرئاسة, واعتمدت هذه النظم للحفاظ على شرعيتها واستمرارها أساليب ومصادر عده منها:

1- مصدر الشرعية الثورية: التي تستند إلى الوحدة العربية والاشتراكية والحرية ومناهضة الاستعمار والصهيونية.

2- مصدر الشخصية الكاريزمية أو التاريخية: حيث كون الحام نفسه هو مصر الشرعية رغم انه مصدر مؤقتة ينتهي بوفاة الشخصية.

3- المصدر العقلاني القانوني: بأجود مجموعة من المؤسسات والقواعد القانونية التي من خلالها يتم تنظيم السلطة السياسية, واستناداً لهذا المصدر وضعت مجموعه من الدساتير والقواعد القانونية التي كرست الإستبداد والحكم الديكتاتوري (كشخصيه السلطة نظام الحزب الواحد, إقصاء أي نوع من أنواع المعارضة .....إلى الخ)[1]

إن في سائر المجتمعات الحديثة التي أنجزت ثورة الاجتماعية أقامت الدولة الوطنية ينظر للمعارضة نظرة تتجاوز إطار الحق والقانون إلى إطار السياسة والمصلحة العامة للوطن والدولة والأمة, وهو السعي إلى التمكين المعارضة من حق الوجود ومن حرية العمل السياسي لهدف أعلى و هو حماية المجال السياسي من الاضطراب ومنع السياسة من أن تعبر عن نفسها وعن المطالب قواها خارج قاعدة الديمقراطية وقاعدة السلم والمدنية.

---

[1] العمراوي فريدة , **أزمة شرعية في الأنظمة السياسية العربية، دراسة حاله مص**ر- مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, تخصص : أنظمة ساسية مقارنه والحوكمة جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السياسية, السنة الجامعية 2013 2014، ص72

وواقع المعارضة السياسية في النظم العربية بعيد كل البعد عن مواقع المعارضة السياسية العامة وهو موقع الوسط بين السلطة والمجتمع فهي لا تشكل قوه توازن في المجتمع.

ولأجل أن تكون المعارضة السياسية قوه توازن بين السلطة والمجتمع وتصون المجال السياسي من الاضطراب لا بد من توافر الحد الأدنى من الاتفاق والأصول إلى درجه كافية أو منابة من التعددية الاجتماعية، وتوافر النخبة ومن منطلق الأزمات السياسية والاجتماعية التي تعانيها النظم العربية كأزمة الشرعية السياسية, إنعكاست على طبيعة علاقة السلطة بالمعارضة, إذ غالبا ما ينظر للمعارضة بعين الريبة والشك وعدم الثقة, ومن ثم كان أسلوب ورفض لغة الحوار هما يستخدمه النظام السياسي في تحليل والتوصيف المعارضة السياسية, وهو الأمر الذي انعكس على ضيق حيز العمل السياسي أمام المعارضة.[1]

وبالمقابل فان المعارضة في العالم العربي بشكل عام تعاني من الضعف والتردي وعدم القدرة على ممارسة دورها وطالما كانت لا تشكل تهديد حقيقي للنظام فتم استغلالها من طرفه لتحقيق مصالحه، ومتى شعر أنها باتت مصدر إزعاج يستخدم القوه بكل صورها وسيلى للقضاء عليها.

كما أن طبيعة العلاقة بين هذه النظم والمعارضة تتحدد حسب الأنظمة الحزبية السائدة, فهنالك نظم لا تسمح بظهور معارضة مثل ليبيا, وهنالك دول تتجسد فيها تنظيم الحزب الواحد مثل مصر عام 1952 إلى غاية 1976 (حزب الاتحاد الدستوري الاشتراكي العربي) الجزائر إلى غاية 1989 (حزب جبهة التحرير) تونس إلى غاية 1981 (الحزب الدستور الاشتراكي) والعراق خلال المدة 1968-2003, فضلاً عن قيام دول بالتطبيق التعادية الحزبية المقيدة مثل مصر بعد عام 1976, لكن لم تخرج الأدوار السياسية التي تؤديها المعارضة في علاقتها مع النظام عن الحدود المسموح بها.

وحين نتأمل تجربة المعارضة من معطيات التغيير والأصول إلى السلطة فإننا نجد أن وصول المعارضة إلى السلطة كان بالاستيلاء بالعنف على السلطة (الثورة العراقية لعام

---

[1] وليد سالم محمد ، **مرجع سبق ذكره** , ص 111 .

1958, والثورة السودانية لعام 1985) وهما الثورتان الوحيدتان اللتين نجحتا بإسقاط النظام وإيصال قوى المعارضة إلى السلطة, او التوافق والتسوية لاقتسام السلطة (تجربه اليمن الموحد في بداية التسعينات من القرن الماضي, باتفاقيه الوحدة بين حزب المؤتمر الشعبي في الشمال والحزب الإشتراك اليمني في الجنوب, أو صيغة المشاركة في السلطة من خلال إدارة الجهاز التنفيذي الحكومي في لبنان بموجب (اتفاق الطائف) من خلال مشاركه بعض قوى المعارضة في السلطة).[1]

ولي توضيح مسار هذه العلاقة يمكن القول أن هناك أربعة أشكال هذه العلاقة[2]

01 – معارضه تابعة إلى النظام الحاكم فهي شكلية ديكورية المضمون والمعنى من حيث الوجود والممارسة الاجتماعية.

02 – معارضه سريه فاعله ونشطه بعيده عن الظهور العلني بسبب الاستبداد من السلطة.

03. معارضه ذات وجهين تختلف حسب درجه المصالح أو الغايات من السياسة وما تحصل عليه من نفوذ السلطات.

04 . معارضة عضوية تتعامل مع الأحداث دون الانفصال عن قيمتها المستقبلية ويمكن لها التحالف مع قوى أخرى.

وعليه يمكن القول بان في ظل ظروف أزمة شرعية وغياب مفاهيم الدولة الحديثة وتسليط الأنظمة السياسية وموقفها من التعددية ألحزبيه السياسية, بالإضافة ضعف قوى المعارضة وتشتتيها بغياب آليات للتنسيق والتعاون بينها واختراقها من طرف النظام, أدى إلى بروز ظاهرة عدم وجود الصف الثاني من القيادات السياسية قادر على ملء الفراغ في غياب الصف, الأول ومعارضة سياسية شكلية.

---

(1) عبد الإله بلقزيز وآخرون , **المعارضة والسلطة في الوطن العربي , أزمة المعارضة السياسية العربية** , بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ط,1 , ديسمبر 2001، ص18 .

(2). شاهد إسماعيل الشاهد , **الدولة في التحليل السياسي المقارن** , عمان : دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ،ط1, 2018 , ص 269

لم تستطع أن تكون قوه التوازن بين السلطة والمجتمع ولم تشكل أي تهديد للنظم القائمة بل تحولت من الواجهة إلى المهادنة لتحقيق مكاسبها الخاصة.

الفصل الثـــالــث

المعارضة السياسية في النظامين السياسيين الجزائري والمصري

المبحث الأول : المعارضة السياسية في النظام السياسي الجزائري.

تعتبر المعارضة السياسية ركناً أساسياً في العملية الديمقراطية، فلا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يستمر في الحكم طويلاً مهم حقق من تقدم و فوز في الانتخابات, دون وجود معارضة قوية داخل الحياة السياسية والحركة الحزبية, من باب أنها تنتقد و تقيم أداء حكومة الأغلبية النيابية الحاكمة, و تشخص سلبياتها أمام الشعب ، فحكومة الأغلبية دون وجود معارضة قوية تتحول بمرور الوقت إلى دولة ذات نظام شمولي ظاهره الديمقراطية و باطنه الديكتاتورية , و هذا ما يشكل خطراً بالغا على النظام الديمقراطي و العملية السياسية في البلاد, و يظهر واقع المعارضة السياسية في الجزائر التي تتأرجح بين التواجد و المواجهة أنها مازالت تتخبط في الحيز (الإنشغالي و الإشتغالي), الضيق الذي رسم لها, منذ تم التجاوز على التعددية التي برزت في بداية التسعينيات القرن الماضي.(1)

وبعد الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية أهم إجراء قامت به السلطة الحاكمة في الجزائر من أجل إصلاح النظام السياسي بعد أحداث 5 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1988، فقد جاء هذا الانتقال في إطار عملية إصلاحية شاملة بدأت بإقرار دستور عام 1989,و إعادة بعث منظمات المجتمع المدني,و فتح المجال للصحافة المستقلة و التخلي عن النهج الاشتراكي إضافة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية متعددة.

كما أفرزت عملية التحول نحو التعددية الحزبية مجموعة من المخرجات و الإنعكاسات على العملية السياسية وتفاعلاتها ، أثرت في طبيعة النظام السياسي في الجزائر, حيث يقوم نظام التعددية الحزبية على وجود عدد من الأحزاب تتنافس فيما بينها منفردة, أو بتحالفات للوصول للسلطة, وهو ما ساهم في تنظيم المعارضة [2]

(1) خاوة الطاهر , **دور الأحزاب في التحديث و المشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: علاقات دولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلاقات الدولية ، جوان 2014 ، ص 157 .

[2] لقرع بن علي ، "التعددية الحزبية في الجزائر: المسار و المخرجات" ، **مركز دراسات الوحدة العربية** https ://eavs.org.ib/product- cacegory تاريخ النشر 2017/10/01 ، تاريخ الإطلاع 2021/05/02 .

المطلب الأول: السياق العام للمعارضة السياسية الجزائرية.

تعد الأطر الحزبية إحدى أبرز الحاضنات السياسية التي تتنظم فيها الأفكار و المعتقدات في المجتمعات الديمقراطية و الحديثة منها خاصة ، كما تعتبر نتاج تحولات معقدة تبلورت من خلالها الأفكار البشرية بالممارسة السياسية سعياً منها للدفاع عن أفكار المجموعة و بما أن مقاليد الحكم لا تكون إلا من نصيب حزب واحد في إطار التعددية الحزبية فهذا لا يعني الوقوف محل التفرج من قبل باقي الأحزاب التي لم تحظى بالسلطة, و لكن تبقى دائما تشير إلى مواطن الضعف لسياسات الحزب الحاكم وفق رؤيتها للمسائل المنبثقة عن عقيدتها السياسية, و يكون ذلك أيضا وفق أطر رسمية داخل مؤسسات الدولة، أي من خلال السلطة التشريعية أو خارج هذا الإطار, مثل وسائل الإعلام لإنارة الرأي العام حيال عدد من القضايا و المسائل الخلافية المتعلقة بالمصالح السياسية و النفوذ, فالأحزاب غير الحاكمة تكون في معسكر المعارض للسلطة الحاكمة, وهي في الحقيقة تقف موقف المترقب و تنتظر الفرصة للظفر بالسلطة و إنزال الحزب الحاكم عن عرشه.

فالمعارضة السياسية تمثل أحد الطرفين في اللعبة السياسية, الذي لم يتمكن من الحصول على أغلبية كافية تمكنه من ممارسة السلطة، تستعمل كل ما أتيح لها من الوسائل المشروعة في انتقاد سياسة الحاكم, و طرح البدائل لها, مع تلميع وتقديم نفسها كحل للمشاكل التي يعاني منها النظام القائم, كما هو الحال في النظام السياسي الجزائري.[1]

ويرى المختصون في النظم السياسية أن النظام الحزبي التعددي يقوم بدور أساسي في تلك الدول، باعتباره يساهم في تخفيف واحتواء الصراع الطبقي.[2] ويؤدي كذلك إلى تمثيل جميع الآراء والتوجهات السياسية، وتدعيم حرية الفكر والرأي، ويوفر الظروف الملائمة لاحترام الحقوق والحريات الفردية ، كما تضمن التعددية الحزبية حرية نشاط المعارضة السياسية وسعيها المشروع إلى الوصول إلى السلطة, لذلك فإن نظام تعدد الأحزاب مرتبط

---

[1] محمد معمري ، **واقع المعارضة السياسية في الجزائر 2012-2017** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص: تنظيمات سياسية و إدارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر , كلية لحقوق و العلوم السياسية ، دور العلوم السياسية للسنة الجامعية 2016-2017 ، ص1 .

[2] سعاد الشرقاوي , **الأحزاب السياسية: أهميتها , نشأتها , نشاطها** , القاهرة : مركز البحوث البرلمانية , 2005 , ص 41

بالأنظمة الديمقراطية فمن غير الممكن تصور قيام نظام ديمقراطي من دون وجود تعددية حزبية تنافسية .

وتساهم التعددية الحزبية كذلك في تنظيم المعارضة، فهذه الأخيرة تعتبر دعامة أساسية لبناء النظم الديمقراطية، من حيث وجود الرأي والرأي المخالف, فأحزاب المعارضة تقوم بتوجيه النقد للحكومة مع تقديم برنامج متكامل يكون بديلاً من برنامج الأغلبية الحاكمة، ويمكن ترجمته إلى سياسات فعلية في حال وصول أحزاب المعارضة إلى الحكم لهذا، فأحزاب المعارضة في النظم الديمقراطية هي جزء لا يتجزأ من النظام السياسي[1]

استمر المجال السياسي في الجزائر قبل توارث الربيع العربي في وضع مفيد جامد, لكنه غير مقفل تماماً, سلطة سياسة حاكمة تدير الأمور بشكل كامل, و أحزاب معارضة أغلبها تدور في ظل النظام, لكنه بعد الربيع العربي, ومع رغبة السلطة السياسية الجزائرية في منع تكرار ما تستهدفه بعض الدول العربية بعد 2011 عدل قانون الأحزاب الذي أصدر في منتصف التسعينات لترسيخ وضع سياسي أكثر مرونة قليلً [2] وصدر قانون جديد مكانه عام 2012 وتم بموجبه لترخيص لعدد كبير من الأحزاب في مدة وجيزة , كحزب جبهة المستقبل والحركة الشعبية الجزائرية , وحزب تجمع أمل وغيرها.

وتشمل أحزاب المعارضة تيارات مختلفة أيديولوجياً، فهناك أحزاب إسلامية (حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني، وجبهة العدالة والتنمية) وأحزاب علمانية (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال) وأحزاب وسطية(حزب جيل جديد، وحزب طلائع الحريات) وغيرها من الأحزاب الجديدة التي تأسست حديثاً.[3]

ومما يلاحظ على أحزاب المعارضة أنها غير منسجمة في ما بينها حول آلية التعامل مع السلطة, كما يغلب عليها الضعف نتيجة الانقسام في ما بينها، وافتقادها مشروعاً متكاملاً وإستراتيجية واضحة للعمل، إذ تكتفي في أغلب الأحيان بردود الفعل إزاء المشاريع

---

[1] تامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة , دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة** , عمّان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004 , ص 213 .

[2] أحمد الصباغ , **التجربة الحزبية الجزائرية من الاستقلال إلى الإطاحة ببوتفليقة** , مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات , www.fikercnter.com

[3] لقرع بن علي ، **مرجع سبق ذكره** , ص 40 .

التي تبادر بها السلطة الحاكمة، وعدم قدرتها على إسقاط قرارات وسياسات السلطة مثل التعديل الدستوري لعام 2008 ، وقانون المالية لعام2016 ، واستمرار الرئيس بوتفليقة في الحكم لعهدة ثالثة ورابعة، وتكتفي فقط بالحضور في المواعيد الانتخابية لتختفي في ما عداها من أوقات , ولهذا نجحت السلطة السياسية الجزائرية الحاكمة إلى حد بعيد في تدجين وترويض الكثير من النخب الحزبية, تارة بالتهديد والوعيد، وتارة أخرى بالإغراء والترغيب، حيث يظهر تغليب بعض هذه النخب لمصالحها الخاصة، وتورطها في قضايا الفساد المالي والسياسي، الأمر الذي أفقد الأحزاب السياسية ثقة الجماهير.[1]

وفي كثير من الأحيان يلاحظ تحوّل المعارضة السياسية في الجزائر من معارضة ضد السلطة إلى معارضة حزبية داخلية، أو معارضة للأحزاب التي تعارض السلطة الحاكمة, فقد لوحظ في الكثير من المناسبات الانتخابية بروز حركات تصحيحية داخل التنظيمات الحزبية المعارضة ضد قيادتها يقودها أطراف يبحثون عن المناصب والامتيازات بتزكية من السلطة الحاكمة، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى إحداث الانشقاقات والحركات التصحيحية داخل الأحزاب التي لا تجاري صنّاع القرار في سياساتهم وتوجهاتهم, [2] وفي هذا السياق، شهدت نهاية عام2015 ظهور بوادر حركات تصحيحية داخل أحزاب المعارضة، أبرزها حزب جيل جديد ينتمي إلى التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي المعارضة للسلطة الحاكمة، وكذلك ما يشهده حزب العمال المعارض لسياسة الحكومة من انشقاقات في صفوفه، حيث تشير التقارير الإعلامية إلى انشقاق 11 نائباً عن حزب العمال في المجلس الشعبي الوطني بدعم من كتلة جبهة التحرير الوطني.[3]

إن نجاح السلطة الحاكمة في إضعاف الأحزاب السياسية، ولا سيّما المعارضة منها، يعود في الأساس إلى نجاحها في استعمال أموال الريع البترولي لإفراغ التعددية الحزبية من

---

[1] مراد بن سعيد , صالح زياتي , "النخب والسلطة والايديولوجيا في الجزائر , بين بناء الدولة والتغيير السياسي" , **المستقبل العربي** , العدد 430 ديسمبر 2014 , ص 87 .

[2] بوحنية قوي , "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية , قراءة نقدية ", **المجلة العربية للعلوم السياسية ,** العدد 30 , أفريل 2011 , ص 35 .

[3] جلال بوعاتي , "الاستقلالية والانسحاب لتعليل رفضهم أوضاع أحزابهم , زلازل داخلية تهز أركان أحزاب المعارضة ", **يومية الخبر الجزائرية** 2016/01/15

<Httpllwww.elkhabar.com/prees/article/988494>

محتواها وجعل الأحزاب تتنافس على جزء من السلطة على مستوى المجالس المحلية في البلديات والولايات، وعلى مستوى الهيئة البرلمانية بغرفتيها المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة, وقد استغلت السلطة سنوات الوفرة المالية لتقييد العمل الحزبي بعدم منح التراخيص الإدارية لبعض الأحزاب القادرة على التجنيد الجماهيري بالرغم من استيفائها الشروط القانونية مثل: حركة الوفاء والعدل لـ" أحمد طالب الإبراهيمي " , والجبهة الديمقراطية لرئيس الحكومة السابق سيد أحمد غزالي وبهذا تم الرجوع إلى تكريس الأحادية في شكل التحالف الرئاسي في المقابل، تم تدجين الأحزاب وتحويلها إلى لجان مساندة للسلطة أو وسائل لإضفاء الشرعية على قراراته فهناك أحزاب رفضت المشاركة في المشاورات حول الإصلاحات السياسية والدستورية، مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وهناك أحزاب شاركت في المشاورات الأولى عام 2011 وقاطعت المشاورات الثانية عام 2014 ، مثل حركة مجتمع السلم، وهناك أحزاب أخرى شاركت في كل المشاورات السابقة الذكر، مثل حزب العمال .في المقابل، قامت جبهة القوى الاشتراكية عام 2014 على السلطة وأحزاب المعارضة معاً، لكنها لم تحدد مضمونها، ما» مبادرة الإجماع الوطني» بطرح جعلها تموت في مهدها حيث رفضتها جميع الأطراف.

وفقاً لهذا التصنيف، يتضح أن الأحزاب السياسية في الجزائر تفتقد التوافق في ما بينها من جهة ومن جهة أخرى، تفتقد قوة المبادرة , وهي ضعيفة التأثير باعتبارها لا تملك القدرة على تعبئة الجماهير للضغط على النخب الحاكمة من أجل تطبيق مشروع إصلاح سياسي نابع من القاعدة الشعبية، أو على الأقل تفرض على السلطة تقديم تنازلات والتفاوض مع مختلف التيارات السياسية حول مشروع إصلاحي يشارك فيه الجميع , لهذا، حاولت قوى المعارضة تدارك نقائصها بتشكيل قطب موحد لمواجهة السلطة الحاكمة، حيث كانت البداية في نيسان/أبريل عام 2014 بالإعلان عن تكتلين للمعارضة: الأول يضم حركة مجتمع السلم والتجمع من أجل « التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي» الثقافة والديمقراطية وحزب جيل جديد، وجبهة العدالة والتنمية، وأحمد بن بيتور والناشط الحقوقي علي يحيى عبد النور في المقابل، حمل التكتل الثاني اسم الذي يتزعمه رئيس الحكومة السابق علي بن فليس، ويضم 13 حزباً مسانداً له في » من أجل التغيير.

وخلال الانتخابات الرئاسية لعام 2014 توّجت أحزاب المعارضة نشاطها بعقد الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي يوم1حزيران/يونيو عام2014 بهدف بناء نظام سياسي شرعي وديمقراطي يقوم على التعددية والانتخابات الحرة والمواطنة والشفافية وسيادة القانون, وحددت آليات تحقيق الانتقال الديمقراطي في التفاوض بين جميع الأطراف، وحكومة انتقالية.(توافقية، وإعداد دستور توافقي) 25 إن توجه أحزاب المعارضة نحو العمل المشترك يشير إلى اقتناعها باستحالة تحقيق إصلاح حقيقي من دون ممارسة الضغط على السلطة، واقتناعها كذلك بعدم قدرة طرف واحد على تحقيق ذلك .كما يلاحظ حدوث نقلة نوعية لدى هذه القوى، فهي لم تعد تطالب بالإصلاح السياسي فقط، وإنما تجاوزته إلى المطالبة بالتغيير والانتقال الديمقراطي مع تأكيدها آلية العمل السلمي والتفاوض لتحقيق ذلك .لكن بعد مرور نحو سنتين من العمل المشترك، اكتفت أحزاب المعارضة بالبيانات الصحفية والاجتماعات في ما بينها، وعدم النزول إلى الشارع، وتالياً لم تشكل أي تهديد للسلطة، وفي بعض المراحل تختفي عن المشهد.

هذا الجمود دفعها إلى التحضير لعقد ندوة مشتركة ثانية ستكون في أواخر آذار/مارس عام 2016 بهدف تفعيل أداء المعارضة، وإيجاد آلية للضغط على السلطة الحاكمة وبصفة عامة ينبغي القول إن ظهور هذا الفضاء الجامع لقوى المعارضة في الجزائر، يمكن أن يشكل قوة دفع نحو الإصلاح الحقيقي بشرط تفاعلها مع الجماهير، والانتقال من المعارضة الخطابية في الصالونات إلى المعارضة الفعلية في الشارع، والحذر من تكرار الانقسامات والتنازع في ما بينها، والتركيز على النقاط المشتركة مع الابتعاد عن اختلافاتها الأيديولوجية وتجنب فرضها على الآخر.

كما يجب على أعضائها التخلي عن عقدة الزعامة، وعدم التشدد في مواقفها، والابتعاد عن التعامل مع الوسطاء المفوضين للسلطة، بل يجب التفاوض مباشرة مع السلطة الفعلية وصناع القرار.[1]

ومن الملاحظ كذلك الظهور الضئيل جدا للمعارضة السياسية بالجزائر في الإعلام الرسمي مقارنه بنشاط الحكومة, وأنا تغييبها ليس بالأمر الصدفة هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى فإن ظهور المعارضة في الإعلام الرسمي لا يتم عفوياً أو وفق ما يقتضيه العمل

[1] لقرع بن علي ، **مرجع سبق**. ص.56

الإخباري لإعلام الجزائريين بما يجري في بلدهم و الكشف عن موقف المعارضة السياسية منها, بل تقتصر على قائمه من الأحداث ونشاطات لا تثير خلافاً في الرأي العام و المواقف, بل تساير توجهات السلطة الحاكمة, كما تختار شخصيات وأحزاب موالية تشيد بانجازاتها، كما تخضع نشاطات المعارضة في الصحف الرسمية إلى إعادة صياغتها والظهور وعلى وسائل الإعلام المرئية محصور في اقل من بضع دقائق وتدخل عليها تعديلات لتقريب موقفهم من توجهات الخطاب الرسمي, فعل سبيل المثال: فقد بثت في نشرة الأخبار 2015/03/25 ثلاث رسائل كاملة بعث بها الرئيس الجمهورية إلى رؤساء الدول (مصر و السودان واثيوبيا) بمناسبة مصادقتهم على معاهدة تقسيم مياه النيل أخذت مدة 12 دقيقة من نشرة الأخبار, في حين أن نشرة الأخبار تلفزيونية منحت ثانية ونصف لرئيس حزب عهد 54 من تدخله في مؤتمر صحفي عقده الحزب بمقره تضمنه جملة " يجب أن نتحد ونحل مشاكل البلاد " بينما نشرت صحيفة المجاهد الصادرة في 2015/05/31 جانباً آخر من تصريح رئيس الجمهورية يؤكد فيه توجه الجزائر نحو استغلال الطاقة المتجددة, وطالب بإبرام عقد اجتماعي وسياسي واقتصادي كمرحلة إنتقالية من اجل إجراء انتخابات تشريعيه بالاتفاق بين السلطة الحاكمة المعارضة, بينما نقرأ في الصحف المستقلة مثل صحيفة " ليبارتي " الصادرة في اليوم نفسه شيئا آخر يعبر بوضوح عن مواقف الحزب المعارض للسلطة ولإستغلال الغاز الصخري في جنوب الجزائر فتحت عنوان "أتهم بوتفليقة برغبته في كسب الوقت بمراجعه الدستور وتؤكد أن آمين عام حزب عهد 54 شدد على أن السلطة لم تفعل سوى إستهلاك أموال الجزائريين دون أن تنتج أي شي , لقد استهلكت 900 مليار دولار في 15 سنة ".

فالمعارضة السياسية دائما ما تظهر بوسائل الإعلام الجزائرية الرسمية بتلك المعارضة العميلة للخارج. [1]

[1] محمد معمري ، **مرجع سبق ذكره** , ص 97، 98 .

جدول رقم (1) يوضح توزيع الفاعلين في نشرة الأخبار التلفزيونية (8 مساء)

الفاعل	النسبـــــــــــة %
رئيس الجمهورية	11,11
رئيس غرفتي البرلمان	4,55
رئيس الحكومة	4,04
وزراء	38,38
مؤسسات حكومية	26,26
منظمات وطنية	5,05
مواطنون	9,60
المعارضة	1,01
المجمـــــــــــوع	100

جدول رقم (2) يوضح توزيع الفاعلين في نشرة الإذاعة الوطنية لقناة الأولى (الواحدة زوالاً)

الفاعل	النسبـــــــــــة %
رئيس الجمهورية	10,95
رئيس غرفتي البرلمان	5,47
رئيس الحكومة	3,98
وزراء	36,85
مؤسسات حكومية	26,37
منظمات وطنية	4,98
مواطنون	9,94

المعارضة	1,49
المجمـــــــــــوع	100

جدول رقم (3) يوضح توزيع الفاعلين في صحيفة المجاهد.

الفاعل	النسبـــــــــة %
رئيس الجمهورية	13,28
رئيس غرفة البرلمان	4,69
رئيس الحكومة	7,03
وزراء	49,22
مؤسسات حكومية	15,63
منظمات وطنية	3,13
مواطنون	0,77
المعارضة	6,25
المجمـــــــــــوع	100

المصدر: (صورة المعارضة الجزائرية في الإعلام الرسمي: الواقع والتماثلات)
مركز الجزيرة للدراسات, 2015/05/21 , ص8-9.

إن الإستراتيجية التي يستخدمها الخطاب والإعلام الرسمي و المنحاز للسلطة الحاكمة بالجزائر لنحت صورة المعارضة السياسية في وعي الرأي العام الجزائري عن عدم المعارضة, أو حتى عدم وجودها في الجزائر لعجزها عن امتلاك مشاريع اقتصاديه واجتماعيه, أو برامج للأصول إلى السلطة وأنها مصدر عدم استقرار البلاد والفوضى, ومن ثما التضييق عليها يسير في اتجاه تعميق الهوة بين السلطة والمعارضة, وتغذى بشكل ضمني وعملي رفض التعدادية السياسية والاختلاف في الرأي, في مقابل أن تجد المعارضة السياسية لم تتخذ موقف الدفاع, وتجتهد في نفي الصورة التي الصقت بها [1] ولم تحاول أحزاب المعارضة من تطوير مواقع الكترونية التي تعيش تخلف رهيبا أو من إنشاء إعلامها الخاص والاستثمار في قطاع الإعلام رغم انه ينطوي تخت لوائها العشرات من رجال المال والأعمال.[2]

(1) نصر الدين لعياض،, **مرجع سبق ذكره** , ص 13 .

(2) ياسين بودهان , **المعارضة الجزائرية والدوران في حلقه مفرغة** , مقال على موقع فكرة , تاريخ النشر 2017/4/3 , تاريخ الاطلاع 2021/5/21 الموقع الالكتروني : https:www.washingtoninstitute.org

المطلب الثاني: علاقة النظام السياسي الجزائري بالمعارضة السياسية.

تعبر العلاقة بين السلطة والمعارضة في كل مكان وزمان على مستوى الحياة السياسية وعن خصائص المجال السياسي لأي دولة فوجودها يمثل السير الطبيعي للدولة من خلال المحافظة على التوازن النظام السياسي, إذ فجدوى والصراع الديمقراطي بين السلطة والمعارضة القائم على تبادل الأدوار دون أن يقضي أي طرف منهما من الحياة السياسية, ومن المستحيل أن يتم تداول سلمي للسلطة ما لم تكن هناك وحدة جدلية بين السلطة والمعارضة, وهو ما يؤدي إلى تحول الشيء إلى نقيضه دون تدمير الوحدة (الدولة) وتفكيكها, غير أنه لا يمكن الحديث عن علاقة جدلية سليمة بين السلطة والمعارضة دون وجود مجال سياسي ديمقراطي كفيل بحماية السلطة من فوضوية أو تمرد المعارضة من ناحية, وحماية المعارضة من عنف وغطرسة السلطة من ناحية ثانية, وحماية الدولة ككيان قانوني وسياسي يجمع الاثنين ويؤمن التداول السلم على السلطة وفق ديناميكية سياسية مضبوطة بأطراف قانونيه من ناحية ثالثة[1].

شهدت الجزائر عده دساتير, وكان دستور 1989 نقطه تحول في تاريخ الجزائر الحديثة, بنبذ نظام الحزب الواحد الاشتراكي والتحول نحو فتح مجال السياسي أمام قوى المعارضة والاقتصاد الحر, ثم تلاه دستور 1996 الذي اعترف رسميا بالتعددية الحزبية, إضافة إلى ما عرفه من نزعة لتوجه نحو الازدواجية في السلطات الثلاثة, ثم دستور 2016 الذي غلق العهدة الرئاسية بموجب المادة 88 منه والتي نصت على " يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مره واحدة " مع التأكيد على عدم مراجعة الدستور بهذا الخصوص في المادة 212 منه, ويعتبر هذا المبدأ احد مقتضيات الديمقراطية, في المادة 88 من الدستور تبدد من قلق المعارضة السياسية من عهدة محتملة آخرى للرئيس.[2]

كما منح المؤسس الدستوري الجزائري في دستور 2016 جمله من الحقوق للمعارضة لبرلمانية بقصد تمكينها من المشاركة الفعلية والفعالة في الحياة السياسية والنيابية, كالوظيفة التشريعية والرقابية مثل (المشاركة الفعلية في الأعمال التشريعية كالمبادرة بالقوانين ودراستها

(1) خيري عبد الرازق جاسم , **جدلية العلاقة بين المعارضة السياسية وتداول السلطة** , مركز دراسات الاستراتيجية والدولية , جامعة بغداد , على الموقع : https://www.iasj.net

(2) محمد معمري , **مرجع سبق ذكره** , ص 33 .

ومناقشتها والاعتراض عليها حسب المواد: 114 ـ 136 من دستور 2016 , ومراقبة عمل الحكومة إستناداً للمادة: 113 من نفس الدستور, وحق التمثيل المعارضة البرلمانية في أجهزة البرلمان حسب الفقرة الخامسة من المادة: 114 من دستور 2016, بالإضافة إلى حقوق المعارضة البرلمانية في مجال الحياة السياسية كحرية الرأي والتعبير والاجتماع)[1]

كما اعتمد النظام السياسي الجزائري قوانين ناظمه للحياة الحزبية, مثل لقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم: 04/12 المؤرخ في 2012/1/12 والذي نصت المادة 16 منه على ثلاث مراحل ببلوغ الأحزاب السياسية, وهي مرحلة التسريح بالتأسيس حزب سياسي ومرحلة عقد المؤتمر التأسيسي ومرحلة الاعتماد, كما حددت السلطة السياسية ضوابط الحياة الحزبية من خلال وضع قوانين متنوعة وصارمة على نشاطات الأحزاب السياسية.[2]

ومن سنة 2012 والتي صدر بها القانون رقم 01/12 المؤرخ في 2012/01/12 ظهرت على الساحة السياسية الجزائرية عدة أحزاب ومتغيرات جديدة أثرت على الخارطة السياسية في الجزائر, حيث جعلت المعطيات الجديدة من أحزاب المعارضة تسلك توجهات مختلفة مابين أحزاب تسعى قيادتها وكوادرها الحصول على مناصب وتموقع داخل إدارة النظام السياسي يدفعها طموح تقلد المسؤوليات, وأحزاب أخرى تبحث لنفسها عن مكانة على الساحة السياسية وأخرى تسعى وراء البزنسة السياسية خلال المواسم الانتخابية.

فقد اصطفت أحزاب المعارضة لتشكيل جبهة موحدة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2014/04/17, فتأسست تنسيقية وطنية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي, والتي استطاعة أن تحشد تحالفاً مكوناً من عدة أحزاب سياسية معارضة, أحدثهما أحزاب أعتمدت سنة 2012 بعد صدور قانون الأحزاب, وكانت التنسيقية تحمل تسمية الأحزاب والشخصيات الوطنية المقاطعة للإنتخابات الرئاسية لـ: 17 أبريل 2014, وبعدها إلتقت الأحزاب المعارضة في لقاء بمقر النهضة يوم 17 أبريل 2014 وقررت تغيير إسمها إلى " التنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي " بفصل الشخصيات حتى تتولى الأحزاب المعارضة تنفيذ أفكارها المطالبة بالتغيير وجمعت التنسيقية جميع المتناقضات أحزاب التيار

---

(1) حسن غربي , " المعارضة البرلمانية في الجزائر بين ضرورة التفعيل والمعوقات ", **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** , المجلد 12 ,العدد01 القسم (أ) , العلوم الإقتصادية والقانونية , مقال بتاريخ 2019/12/16 تاريخ الاطلاع 2021/05/25 .

(2) محمد معمري , **مرجع سبق ذكره** , ص 33 .

(الإسلامي , الوطني , الديمقراطي , العلماني) على قاسم مشترك وهو معارضة السلطة لكن الملحوظ هو أن هذه الأحزاب المجتمعة ضمن هذا التنظيم لم يكن لها صدى في أوساط المجتمع, ومرت تجمعاتها كأنها لاحدث, وهذا ما يوجهنا إلى التأمل في الحطاب السياسي لهذه الأحزاب المعارضة الذي يفتقر إلى الفاعلية والقدرة على الإقناع وهو ما يفسر على أنه فعل لأشخاص وسط كيانات سياسية معزولة تريد أن تحقق مكاسب سلطوية[1]

كما أطلق حزب جبهة القوى الإشتراكية, والذي يوصف بأنه أقدم حزب سياسي معارض في الجزائر[1] , تأسس في 1963 على يد المعارض الراحل حسين آيت أحمد (لم يحصل على الإعتماد حينها)[2], مبادرة جادة لتنظيم أحزاب المعارضة, والبحث عن سبل تحقيق إجماع وطني حول سياسة جديدة تحمل تغييرات جذرية, وجاءت هذه المبادرة في ظل إزدحام الساحة السياسية بعديد المبادرات إنطلاقاً من التنسيقية مروراً بمبادرة الإجماع لجبهة القوى الإشتراكية والندوة الوطنية الجامعة لحزب تجمع أمل الجزائر, و وصولاً إلى ندوة الجدار الوطني لحركة البناء الوطني[3], قابلها النظام السياسي, بم أطلقت عليه ندوة الوفاق الوطني بالإضافة إلى مبادرة للإصلاح السياسي, ولذلك نلاحظ أن سلوك النظام إتجاه المعارضة هو سلوك معياري يتميز برفضه لكل ما يأتي من المعارضة من مبادرات بإستثناء مغازلات لبعض التشكيلات السياسية لمحاولة إحتوائها.

وفي نفس السياق نلاحظ فشل هذه الأحزاب والتيارات المعارضة في تنفيذ هذه المبادرات والاتفاقيات على ارض الواقع, وهو ما أنعكس على دورها إتجاه بعض القضايا الوطنية, كقانون المالية 2016, المثير للجدل بسبب الزيادة في أسعار المواد الأساسية التي تمس مباشرة بالقدرة الشرائية للمواطن, والتعديل الدستوري 2016, والذي يعتبر بمثابة القانون الذي يرتكز عليه الحكم, وينظم العلاقة بين هيئات الدولة المختلفة, بالإضافة إلى قضية المشاركة في الإنتخابات, وقضية عياب الرئيس " بوتفليقة " جراء مرضه الطويل والذي وصل إلى حد التشكيك في مدى علمه بالقرارات المتخذة, وغيرها من القضايا الوطنية التي فشلت فيها المعارضة من إتخاذ موقف موحد, بسبب ضعفها التنظيمي, وحالة الانشقاق شبه

---

[1] محمد معمري , **مرجع سبق ذكره**، ص 78 .

[2] جبهة القوى الاشتراكية , حزب جزائري يعارض النظام , مقال على موقع الجزيرة نت , https://www.aldjazeera.net تاريخ النشر 2017/04/23 , تاريخ الاطلاع 2021/05/25

[3] محمد معمري **مرجع سبق ذكره** , ص 83 .

متواصلة وسيطرت الصراعات الشخصية, وغياب الديمقراطية داخلياً وعدم توفر برامج ومشاريع بديلة لإخفاقات السلطة السياسية.

المبحث الثاني / المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري.

على الرغم من مضى أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطيا حقيقاً, حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي, يتسع أحياناً ويضيق أحيتناً أخرى طبقاً لإرادة السلطة الحاكمة, فهو لا يرتكز إلى أسس دستورية وقانونية تجسد ما يعرف بالدستور الديمقراطي ولا إلى تعددية سياسية حقيقية تشكل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى واقع ملموس, ولذلك تصنف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظام السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ" شبه التسلطية " أو" التسلطية التنافسية " أو " الديمقراطية الشكلية " وهو ما إنعكس على المعارضة السياسية بشكل واضح في مصر, لانه غالباً ما تمارس المعارضة في الإطار الشرعي, وضمن المؤسسات الثابتة.

وتعيش المعارضة المصرية واقعاً مأزوماً ذا أبعاد ثلاث : الأول نابع من داخلها بسبب إستمرار أزمة عدم الثقة بينهما, فضلاً عن أستمرار التباينات الإديولوجية لاسيما بين الإسلاميين والعلمانيين, والثاني من خارجها يقصد به نظام الإنقلاب ومؤسسات الدولة وفي مقدمتها الإعلام في تشويه الصورة الذهنية للمعارضة وشيطنتها من ناحية, ومحاولة تحسين صورة النظام بشكل أو آخر, ما أدى للبعد الثالث المتمثل في تراجع الدعم والتأييد الشعبي لها.

وسنحاول في هذا المبحث تحليل السياق العام للمعارضة المصرية بتوضيح طبيعة الأحزاب والتيارات المعارضة وعلاقتها بالنظام السياسي المصري منذ سنة 2011.

المطلب الأول : السياق العام للمعارضة السياسية المصرية.

قبل الحديث عن المعارضة السياسة المصرية لابد من شرح مختصر لتطور الأحداث في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 وما خلفته من تغييرات على مستوى الطبيعة البنيوية للنظام وعلى الساحة السياسية بشكل عام, حيث عاشت مصر أحداث متغيرات كبيرة

ومتسارعة كانت بدايتها من إنطلاق إحتجاجات في 2011/01/25 بعد أن تحول يوم " الغضب المصري " من مجرد دعوة وجهها معارضين غير حزبيين " على شبكة الانترنت " إلى حركة إحنجاج لم تعرفها مصر منذ سنوات طويلة, حيث خرج الملايين إلى شوارع القاهرة وكبرى المدن في تظاهرات للمطالبة بالإطاحة بالرئيس " حسني مبارك " مرددين شعارات تطالب برحيل النظام.

وفي 2011/02/11 أعلن اللواء عمر سليمان نائب الرئيس المصري ومدير المخابرات العامة بمصر تنحي مبارك عن السلطة, وتخليه عن منصب ريس الجمهورية وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد, بصفة مؤقتة إلى غاية إنتخاب البرلمان بمجلسيه, و إنتخاب رئيس الجمهورية .[1]

وأظهرت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في نهاية العام 2011 الثقل الكبير للتيار الديني في البلاد مثل " جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب السلفية التي حصدت غالبية المقاعد في البرلمان, وأجريت أول إنتخابات رئاسية ديمقراطية في تاريخ مصر في مايو/ أيار 2012 تنافس فيها عشر مرشحين في جولتها الأولى وصعد منها مرشحان إلى الجولة الثانية, ممثل الإخوان " محمد مرسي " وممثل النظام القديم " الفريق أحمد شفيق " وكانت الغالبة لمحمد مرسي بفارق ضئيل عن منافسه, وهو الأمر الذي عكس مدى إنقسام الشعب المصري حيال النظام الجديد (ذي الصبغة الدينية) والقديم (ذي الصبغة المدنية).[2]

شهدت مصر بعد ذلك إضطربات سياسية متواصلة على خلفية إتهام المعارضين الرئيس مرسي, بتكريس السلطة في أيدي الإخوان المسلمين, وبالعجز عن إنقاذ الوضع الاقتصادي المتردي, وتم إنشاء حركة تمرد معارضة للرئيس مرسي إنطلقت في نهاية نيسان أبريل 2013 ودعت لسحب الثقة من مرسي, وطالبته بإنتخابات رئاسية مبكرة (وتعد حركة تمرد هي الداعي الرئيس لمظاهرات 2013/06/30, مستندة في ذلك إلى توقيعات قالت إنها جمعتها من نحو 22 مليون مصري يؤيدون مطالبها) وحظيت حركة تمرد بدعم تيارات

---

[1] باسم القاسم , ربيع الدنان , **مصر بين عهدين مرسي والسيسي , دارسة مقارنة** , بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات , ص1 2016 , ص12 – 22 – 25 .

[2] الانتخابات الرئاسية 2018 : **المشهد السياسي المصري من سقوط مبارك الى بروز السيسي** , مقال فرانس 24 على موقع: https: www.France 24.com نشر بتاريخ: 2018/3/12 , تاريخ الاطلاع : 2018/5/27 .

وشخصيات بارزة في المعارضة, وبالفعل تم عزل الرئيس مرسي في 3/ يوليو/تموز 2013 بمساعدة الجيش, بتحرك وصفه الكثير بالانقلاب العسكري والخروج عن الشرعية الانتخابية.[1]

تولى رئيس المحكمة الدستورية العليا وقتذاك " عدلي منصور " رئاسة البلاد مؤقتاً لفترة إنتقالية وبنهايتها في مايو/أيار 2014, نظمت إنتخابات رئاسية شارك فيها مرشحان فقط : المشير " عبد الفتاح السيسي " وزير الدفاع, الذي تخلى عن منصبه العسكري, و" حمدين صباحي " ممثل التيار المدني وفاز بتلك الانتخابات, والتي كانت نتيجتها معروفة سلفاً " عبد الفتاح السيسي " بنتيجة ساحقة تخطت 95 بالمئة من أصوات الناخبين, وأعيد انتخابه في 18 مارس/ آذار 2018 لفترة رئاسية ثانية وحصل على 97 بالمئة من أصوات الناخبين.[2]

وأدت هذه الأحداث والتطورات إلى تغييرات في البنية البنيوية للنظام, فنظام " حسني مبارك " كان يعتمد على شرعية بقائه في السلطة ثلاث عقود, وعلى جهاز للحشد السياسي يتمثل في"الحزب الوطني" و أجهزة أمنية وعسكرية متنافسة في قمع المعارضة أبرزها جهاز مباحث أمن الدولة, وكانت مؤسسة الرئاسة عملياً أقوى فاعل سياسي داخل النظام, وهو إستمرار للنمط الذي أرساه " جمال عبد الناصر " وملخصه أن العسكري الذي يقبع في مؤسسة الرئاسة أقوى من العسكري الذي يقود الجيش.

ومنذ فبراير/شباط 2011 تغير هذا النمط, إذ أصبح العسكري الذي يترأس القيادة العليا للجيش (المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو المجلس العسكري) أقوى من الذي يسيطر على مؤسسة الرئاسة, فعندما اصطدمت المصالح خلعت قيادة الجيش" حسني مبارك " في فبراير/شباط 2011. ثم الرئيس " محمد مسي " في يوليو/تموز 2013, ثم عينت ثالثاً

---

[1] باسم القاسم , ربيع الدنان , **مرجع سبق ذكره** , ص 22.

[2] **الانتخابات الرئاسية 2018 : المشهد السياسي المصري , من سقوط مبارك الى بروز السيسي** , مقال فرانس 24 , مرجع سابق.

بإعتباره " رئيس مؤقت " بعد الانقلاب على الرئيس المنتخب, وفي نيابر/كانون الثاني 2014 رشح المجلس العسكري أحد أعضائه للرئاسة مثلما تفعل الأحزاب السياسية[3].

وتأسيساً على ما تقدم ذكره من الأحداث والتطورات التي شهدتها الساحة السياسية في مصر سنحاول توضيح السياق العام للمعارضة السياسية بشروح طبيعية الأحزاب والتيارات المعارضة ومراحل تطورها وصورتها في الحياة السياسية والإعلامية منذ سقوط الرئيس " حسني مبارك " إلى غاية العهدة الثانية " لعبد الفتاح السيسي " .

إن المعارضة السياسية هي قوى (أحزاب) تمارس العمل السياسي العلني والمرخص كجماعات سياسية منظمة تعارض سياسة الحكومة القائمة وتهدف إلى الوصول إلى السلطة وتداولها سلمياً وفقاً لإحكام القانون, وفي مصر يوجد على الخارطة السياسية المصرية العديد من الأحزاب والحركات والقوى المعارضة لسياسية النظام الحاكم التي تسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها بالرغم من رفض النظام السياسي المصري الاعتراف بها والسماح لها بمزاولة العمل السياسي بشكل علني ومباشر, كما تدخل ضمن خارطة المعارضة السياسية المصرية بعض مؤسسات المجتمع المدني التي تمارس وسيلة الضغط على النظام الحاكم وتؤدي دوراً فعال في الحياة السياسية المصرية وأهم هذه الجماعات, النقابات المهنية والجمعيات الأهلية, والنوادي ذات الاتجاه السياسي.[1]

وبالرغم من تبني النظام السياسي المصري للتعددية السياسية في منتصف السبعينات إلا أن نطاقها كان محدود, حتى أصبح النظام أقرب إلى نظام الحزب الواحد, منه إلى نظام التعدد الحزبي نتيجة حزب الدولة.[2]

في خلال حكم الرئيس حسين مبارك أنشئ 18 حزباً بمختلف الأفكار لكن كانت تحت سيطرة الدولة إما بالدعم المالي أو بتعين رؤسائها وظهرت لاحقًا قوى جديدة على

---

[3] عمر عاشور , **سقوط مبارك ومسارات الثورة المصرية** , مقال على الجزيرة , نشر في 2017/2/13 تاريخ الاطلاع 2021/5/27 على الموقع الالكتروني: https://www.aldjazeera.net

[1] عقيل شمران مهدي القريشي , **المعارضة السياسية وإشكالية تداول السلطة في جمهورية مصر العربية (عهد الرئيس حسني مبارك)**, رسالة ماجستير في العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , قسم النظم السياسية والسياسات العامة , جامعة النهرين , جمهورية العراق , 2012 , ص4 .

[2] عقيل شمران مهدي القريشي , **نفس المرجع**, ص4.

الساحة المصرية كحرك كفاية, والسادس من ابريل ونتيجة لضغط الرأي العام لإيقاف توريث الحكم, ورفض نتيجة انتخابات مجلس الشعب, انفجرت ثوره يناير 2011.[3]

وانطلقت الاحتجاجات في 2011/01/25 بعد دعوة وجهها معارضون غير حزبيين على شبكة الانترنت إلى حركة احتجاج كبيرة, تضم الملايين في مختلف المدن المصرية والعديد من القوى المعارضة في الساحة السياسية مثل:

01- حركة 6 ابريل الشبابية: والتي يستخدم أعضائها مواقع التواصل الاجتماعي للإدارة أنشطتها والتواصل مع منخرطيها, وطالبت برحيل النظام وزيادة الأجور و رفع حاله الطوارئ.

02- الجمعية الوطنية للتغيير: أسسها رئيس سابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية "محمد البرادعي" بعد عودته إلى مصر في 2010 وكانت مطالبها بحل البرلمان هو عدم ترشح حسني مبارك لعهدة جديدة.

كما رفضت توريث السلطة لأبنه جمال, وكانت تضم ممثلين الأحزاب السياسية ليبرالية مثل حزب الغد والجبهة ديمقراطية إلى جانب قوى إسلامية مثل الإخوان المسلمين.

03- حزب الوفد: لا يتمتع بدعم شعبي واسع لكنه كان يقود المعارضة المصرية في البرلمان. 04- حزب الغد: قضى رئيسه أيمن نور أكثر من ثلاث سنوات في السجن, لكن كان دائم الحضور في المظاهرات المعارضة للحكومة المصرية.[1]

05- (كفاية) :الحركة المصرية من اجل التغيير وهي حركه سياسية ضمت مختلف القوى السياسية المصرية التي جمعها رفض التجديد حسني مبارك, وإجهاض التوريث لابنه جمال ورفعت شعار كفاية, تأسست في يوليو/تموز 2004, و جمعت في بداية عملها كل الأطراف السياسية والفكرية (العلماني والإسلامي والقومي والناصري والاشتراكي وغير ذلك) لكن بعد سقوط حكم حسني مبارك بثوره يناير 2011 بدأت الاختلافات تدب في صفوفها, وساهمت حركة كفاية في ثورة يناير 2011 في إسقاط حكم مبارك وكان لها دور ريادي.[2]

---

[3] ماجد محمد ابراهيم رواجبة , **أسباب تحول الثورات العربية بعد 2011 الى العنف السياسي** " **مصر و اليمن نموذجاً** "رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية , كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنية نابلس , فلسطين , 2016 , ص49.

[1] ابرز القوى المصرية المعارضة , مقال على موقع :https: www.bbc.com تاريخ النشر: 2011/01/28 , تاريخ الاطلاع : 2021/6/2 .

[2] حركة كفاية , مقال على موقع الجزيرة , على الموقع : https://www.aldjazeera.net تاريخ النشر: 2015/11/28 تاريخ الاطلاع : 2021/6/2 .

06- جماعة الإخوان المسلمين: منظمة ذات إهتمام ديني وإجتماعي وسياسي, تأسست في مارس 1928 بمدينة الإسماعيلية بمصر, على يد " حسن البناء " تفرعت منها عدة حركات جماهيرية إسلامية على مستوى أجزاء كبيرة من العالم, وتعتبر جماعة الإخوان المسلمين قوة معارضة في مصر, ورغم ما واجهته من تضييقات من طرف النظام السياسي كالعديد من قرارات الحل للجماعة والاغتيال والسجن لأعضائها, لم يمنعها من المشاركة في الانتخابات البرلمانية كمستقلين, وفي ثورة يناير 2011 كمشاركين للإطاحة بنظام " مبارك ", وبعد ذلك قرروا إنشاء حزب سياسي جديد تحت إسم " الحرية والعدالة وساهمت هذه الحركات والأحزاب المعارضة بإسقاط حكم حسني مبارك " ووصل الإخوان المسلمون إلى قمة السلطة والحكم في مصر, بعد أول إنتخابات برلمانية ورئاسية, عقب ثورة 2011, بعد فوز " محمد مرسي" ليكون أول رئيس منتخب بعد الانتفاضة الشعبية, وأصدر خلال فترة حكمه 629 قرارا جمهورياً, من بينها العديد من القرارات التي طالب بها الشعب وقوى المعارضة خلال ثورة يناير 2011[1] وبالرغم من نسبة الإجماع أو الاتحاد لدى قوى المعارضة, في إسقاط مبارك, إلا أن مايلفت الانتباه هو تصريح " محمد محسوب " وزير الشؤون القانونية بعهد الرئيس المعزول " مرسي " الذي وصف ثورة يناير 2011 بأنه إنقلاب عسكري أبيض قامت به المؤسسة العسكرية على " حسني مبارك " وقال " محسوب " إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يملك أدوات الدولة العميقة وأخذ السلطة بتفويض من الرئيس " حسني مبارك " إستغل لحظة سقوط مبارك وذهول وسذاجة القوى السياسية ليفرض إستراتجية ورؤيته, فوضع خريطة طريق مستعجلة تعتمد على الانتخابات دون تحقيق مطالب 25 يناير, وأن القوى السياسية خدعت, ما جعل النظام القائم يستمر, وان التغير الذي كانت تطالب المعارضة, طال مبارك وبعض الرموز كإجراء وقتي لتفريغ حالة الغضب الشعبي.

وعندما تسلم مرسي السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2012/06/30, وأعلن عن عدة قرارات كما ذكرنا أنفاً (أصدر خلال فترة حكمه 629 قراراً جمهورياً) في محاولة منه لحماية الثورة, ومواجهة محاولات إفشاله في إدارة الحكم عبر

---

[1] زينة ضافري , **أزمة الشرعية وبناء المؤسسات في النظام السياسي المصري 2015/2011** , مذكرة لنيل شهادة ماستر , شعبة العلوم السياسية , تخصص سياسات عامة مقارنة , كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي . لسنة الجامعية 2016 . 2017 ,ص49. 50.

إحداث إضطرابات متعمدة في الشارع, وشن هجوم إعلامي عنيف ضده, ومن جملة قراراته: تعيين الفريق أول " عبد الفتاح السيسي " قائداً عاماً للقوات المسلحة وزيراً للدفاع, وإعادة محاكمة رموز نظام مبارك[2].

والملاحظ أنه منذ قيام ثورة 25 يناير 2011 إلى غاية عام 2013, زاد عدد الأحزاب السياسية ليصبح حوالي 80 حزباً, تتفاوت في إيديولوجياتها وتوجهاتها من أحزاب إسلامية وليبرالية وأحزاب يسارية وأحزاب وسط[3]

كما كانت ثورة 25 يناير نقطة تحول في تاريخ جماعة " الإخوان المسلمين " من المعارضة إلى السلطة وفتحت الباب أمام أول عملية دمج حقيقية للجماعة بعد إقصاء وتهميش ممنهج, و أول اختبار عملي لها في السلطة, ونتيجة للقيود التي وضعها المجلس العسكري على الرئيس قبل تركه السلطة في حزيران/يونيو 2012, فضلاً عن إصدار الرئيس " مرسي " إعلان دستوري يمنح صلاحيات واسعة على حساب بقية السلطات[1] ظهرت تيارات سياسية معارضة للرئيس المصري من أبرزها :

ـ جبهة الإنقاذ الوطني: التي تضم " محمد البرادعي" رئيس حزب الدستور, و" حمدي صباحي " مؤسس التيار الشعبي, و " عمرو موسى " رئيس حزب المؤتمر المصري, و " السيد البدوي " رئيس حزي الوفد وغيرهم, يضاف إليهم أحزاب أخرى كالمصريين الأحرار والناصري والتجمع وغيرهم من التيارات والحركات, كحركة تمرد التي أعلنت أنها لا تنتمي لأي من الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية, وهدفت إلى جمع توقيعات لسحب الثقة من مرسي, وطالبت بإجراء إنتخابات رئاسية مبكرة, وحظيت بدعم من تيارات المعارضة وأبرها جبهة الإنقاذ[2].

---

[2] باسم القائم , ربيع الدنان , مرجع سبق ذكره , ص11 , 12

[3] منى صابر محمد كامل مصطفى , **فاعلية أداء الأحزاب في النظام السياسي المصري , دراسة حالة: حزب النور , المصريين الأحرار** , المركز الديمقراطي العربي .2017/10/24.https://democraticac.de

[1] خليل العناني, **الإسلاميون العرب بعد خمس سنوات من " الربيع العربي " أسئلة المشروع والايديولوجيا والتنظيم** , سياسات عربية , ص44 , الموقع الالكتروني: .https://www.OResearchgate.net/publieation/331843833

[2] إخفاقات مرسي برؤية معارضيه, مقال الجزيرة , الموقع الكتروني : https://www.aldjazeera.net تاريخ النشر: 2013/6/27 تاريخ الاطلاع : 2021/6/2 .

وفي هذه المرحلة يمكن القول أن المعارضة تصرفت كمعارضة فحسب, وليس كمسؤول عن التحول الديمقراطي, ومهمتها الإفشال فحسب, وهذا ما أدى إلى شرعنة التحالف مع الفلول والنظام القديم, وإنقسم المعسكر المؤيد للثورة إلى سلطة ومعارضة, مهمة السلطة المحافظة والاستمرار في الحكم من جهة, والمعارضة من جهة آخرى, تحاول إسقاط النظام, ودعت القوى المعارضة لمرسي إلى تظاهرات تكررت وتزايدت وتيرتها تدريجياً منتصف 2013, إنتهت بحوادث عنف واسعة النطاق بين معارضي حكم " مرسي وجماعة الإخوان المسلمين" [3]

وأطلق معارضي حكم مرسي والقائمون على التظاهرات (إنقلاب وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي على أول رئيس مصري مدني منتخب محمد مرسي في يوليو/تموز 2013)لاحقاً إسم " ثورة 30 يونيو " والتي إنتهت بعزل الرئيس مرسي واحتجازه, وعطل العمل بالدستور, وصدرت أوامر بإعتقال المئات من جماعة الإخوان المسلمين, وأحيلوا لاحقاً إلى المحاكمة وصدرت أحكام بإعدام العديد منهم.[1]

وأعلنت الحكومة المصرية في ديسمبر 2013 أن جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية وفي أوت 2014 تم حل الجناح السياسي التابع لها وهو حزب الحرية والعدالة بحكم قضائي آخر.[2]

ومع إعتلاء " عبد الفتاح السيسي " منصب الرئاسة في 2013/7/3, إعتمد نظامه على سياسة تقليم الأظافر لكل الأصوات المعارضة, فبات الحبس والاعتقال والتنكيل لكل من يغرد خارج السرب, حتى إن كان من حلفاء الأمس, وتقوم المعارضة المدنية بين الحين والأخر ببعض المناوشات, وتكوين التحالفات, كتحالف التيار الديمقراطي, ثم الحركة المدنية الديمقراطية, وحزب مصر القوية الذين دعوا في نهاية 2019 إلى حوار شامل لبحث الأزمة في البلاد, وطالبوا بالإفراج عن المعتقلين, ومن الأمثلة القليلة كذالك على تعاون المعارضة

---

[3] عزمي بشارة , **ثورة مصر الجزء الثاني , من الثورة إلى الانقلاب** , بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , ط1 , ماي 2016, ص262.

[1] الانقلاب العسكري في مصر ضد مرسي , مقال الجزيرة , نشر بتاريخ 2016/2/12 , تاريخ : الاطلاع 2021/5/27. الموقع الكتروني : https://www.aldjazeera.net

[2] زينة ضافري , **مرجع سبق ذكره** , ص56 .

بالداخل ضد نظام " السيسي حملة" مصر مش للبيع" والتي عارضت نقل تبعيته جزيرتي " تيران وصنافير " للسعودية, حيث كانت إحتجاجات عمت البلاد في 2016/4/15 وتعد الأضخم منذ

تولي " السيسي " للسلطة وتوحد حزب الدستور, وحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي, وحزب العيش و الحرية, في معارضة نقل السيادة على الجزيرتين وفي إدانة همجية الشرطة والاعتقالات.[3]

و بشكل عام تعاني المعارضة السياسية في مصر أزمة حقيقي خاصة بعد عام 2013 أي بعد الانقلاب إلى غاية 2019, بسبب مجموعة من العوامل الداخلية الخاصة بها مثل :

- استمرار حاله عدم اليقين وعدم الثقة بين أطرافها خاصة بين القرى الليبرالية والإخوان.
- وجود حالة أشبه بالإحباط داخل المعارضة السياسية, لاسيما شريحة الشباب من صعوبة التغيير, أو إستحالة الإطاحة بالانقلاب.
- غياب قيادات المعارضة نتيجة التصفية أو السجن أو اضطراهم لإعتزال العمل السياسي بصوره مؤقتة أو الهجرة خارج الوطن.
- قله البدائل المتاحة للمظاهرات, عصيان مدني, إضرابات.....الخ.[1]

ولم يكن الإعلام في مصر, مقروءاً أو مرئياً أو مسموعاً, بمعزل عن الصراعات في المرحلة الإنتقالية بعد سقوط مبارك إلى غاية تولي مرسي الحكم, عكس الإعلام صورة ما يعانيه المجتمع من مشكلات أو أزمات, وكان جزء من ترسانة الدعاية الصراعية, ومعززاً فوضى منعت توحيد جهد المعارضة لإنجاز أهداف الثورة, وشهد في تلك المرحلة أجواء الحرية الإعلامية, واقتحام الجمهور الواسع المجال العمومي وازدياد فهم القوى السياسية لأهمية الرأي العام وسمحت القنوات والصحف بها مش نقدي، كان هذا قبل انتشار وسائل

---

[3] أسماء شكر , **المعارضة السياسية بعد الانقلاب: 7 سنوات من التحولات** , المعهد المصري للدراسات , الموقع الالكتروني : https ://eipss.eg.org. تاريخ النشر 2020/2/20 تاريخ الاطلاع 2021/5/26 ,

[1] بدر حسن شافعي , **المعارضة المصرية: واقع مأزوم وخيارات صعبة** , مركز , الجزيرة للدراسات , الموقع الكتروني : https://www.aldjazeera.net تاريخ النشر 2020/02/20 , تاريخ الاطلاع 2021/5/27 .

التواصل الاجتماعي[2] , ونظراً للدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في الإعداد لثورة يناير 2011 ,(مثل: تظاهرات حركة كافية والتي لم تغطيها وسائل الإعلام التقليدية, فجر الإعلان عنها من خلال المدونات ومواقع اليوتوب) بدأت الحكومة جهودها الرقابية عبر حجم هذه المواقع وقطع جميع وسائل الأصول إلى شبكة الانترنت وفي في حقبه المجلس العسكري 2011/2/12 إلى غاية 2012/6/29 مجد الإعلام الحكومي الثوار, وأصبح النشطاء ضيوفاً دائمين على البرامج والمقابلات الصحفية, في نفس الوقت بدأ يتقلص تمجيد النشطاء لصالح المجلس العسكري, وبدأت بعض الانتهاكات نتيجة الرقابة ضد معارضي المؤسسة العسكرية.[3]

لكن سرعان ما لامس الانفتاح الإعلامي حدود الانقلاب غير المهني, وكان ذلك بداية أعراض ممارسة واسعة لحرية إعلاميه غير محدودة وفرتها الثورة وضمنتها الجماهير التي رفضت إعلام مبارك الموجه القائم على الدعاية السياسية, لكن سرعان ما تبين أن جانبًا منه كان انقلاباً مقصوداً حركته قوى سياسية اجتماعية إستخدمت الإعلام أداة لحماية مصالح محددة واستخدمت لتشهير وإطلاق الشائعات المغرضة طوال فترة حكم مرسي كما جرى استثمار الصخب الإعلامي على شبكات تواصل اجتماعي حيث تنشط لنشر هذه المواد لجان الكترونية وهي تشكيلات لتحريك أجهزة الأمن توجهات الشبكات الاجتماعية[2].

وشهد عهد مرسي منذ بداياته تغطيات إعلامية منحازة ضده, وخاصة بعد الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012 , حيث ظهر مالكو وسائل الإعلام ورؤساء التحرير الصحف الخاصة ومقدمو برنامج (التوك شو) في تحالف إعلامي لمهاجمه مرسي باستمرار حتى إسقاطه في 2013 بإتباع استراتيجية إعلامية تعتمد على التضليل الإعلامي وأخوانة الجميع، ونشر الشائعات والحشد لتظاهرات 30 يونيو 2013, ونجح الإعلام العارض في التأثير والسيطرة على الرأي العام, وكان احد أدوات الفاعلة والحاسمة في حشد الجمهور وتعبئته للتظاهر حتى إسقاط حكم " محمد مرسي "[1].

---

[2] عزمي بشارة, **مرجع سبق ذكره** , ص 327 . 328.

[3] رشا عبد الله , **الإعلام المصري في خضم الثورة** , مقال على موقع مركز مالكوم كير . كارينغي للشرق الاوسط , على الموقع : https://carnenegie.mec.org

[1] أسامة الرشيد , "إستراتيجيات الاعلام المصرية خلال فترة حكم محمد مرسي وما بعد الا نقلاب ", **سياسات عربية** , دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة , بيروت . لبنان , العدد 6 , جانفي 2014 , ص 115 . 116 .

ومع إعتلاء السيسي سدة الحكم بعد انقلاب 2013 نجح في بسط سيطرته على وسائل الإعلام وان يفرض على الشارع المصري الاستماع إلى صوت واحد, حيث يتعرض المشاهد المصري لأكثر من 16 ساعة من برنامج (التوك شو), وهو ما يعادل 480 ساعة بث شهرياً ومن الساعة السادسة مساءا إلى الواحدة ليلاً, للحديث الايجابي عن النظام و تفسير كل الأحداث لصالح الرئيس السيسي[2], كما نجحت الأجهزة الأمنية والإستخباراتية التابعة للنظام في إسكات أي صوت معارض بالداخل, وملاحقة الإعلاميين والصحفيين واعتقال المئات منهم, بينما نجحت وسائل الإعلام ومواقع صحفية بالخارج في اختراق كل الموانع, وأن تشكل هاجساً للنظام, الذي يدرك مدى قوه وتأثير الإعلام في الخارج.

وفي بيان عام لمنظمة العفو الدولية تحت عنوان مصر سجن مفتوح للمنتقدين وأوضحت أن وسائل الإعلام تحت الحصار منذ الإطاحة بالرئيس السابق " محمد مرسي ", وذكرت أن بين يوليو/تموز 2013 إلى غاية نوفمبر 2017 سجنت السلطات 11 صحفياً, ومنذ ديسمبر 2017 احتجزت السلطات ما لا يقل عن 28 صحفياً آخرين, يعمل معظمهم في وسائل الإعلامية عبر الانترنت, أو أجروا مقابلات مع قادة المعارضة هذا بالإضافة إلى مداهمة قوات الأمن لمكاتب المواقع الإعلامية, وإغلاق العديد منها, وتعقب النشطاء السياسيين وغيرهم من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت وحجب جماعي لمواقع الانترنت (حجب أكثر من 500 موقع منذ مايو/أيار 2017 من قبل سلطات المصرية), بالإضافة إلى إصدار قوانين جديدة خاصة بالإعلام والجريمة الالكترونية تجرم التعبير عن الرأي على الانترنت ,كالقانون رقم 180 لعام 2018 المعروف باسم قانون تنظيم الصحافة والإعلام, الذي يمنح الدولة سيطرة شبه كاملة على وسائل الإعلام المطبوعة والالكترونية والإذاعية[1].

---

[2] محمد عبد الله لحبيب , **ذراع السيسي الاعلامية , التلاعب بالعقول** , مقال على الجزيرة نت على الموقع الكتروني : https://www.aldjazeera.net تاريخ النشر 2018/3/6 , تاريخ الاطلاع 2021/5/28 .

[1] بيان عام **. منظمة العفو الدولية , مصر : سجن مفتوح للمنتقدين** , بتاريخ 2018/10/20 رقم الوثيقة : MDE 12/91/7/2018 , الموقع الالكتروني: https://www.amesty.org/ar تاريخ الاطلاع : 2021/5/28 .

المطلب الثاني: علاقة النظام السياسي المصري بالمعارضة السياسية.

تميز النظام السياسي في عصر "حسني مبارك" بان نظام سلطوي بغطاء ليبرالي, ذلك أن قرارات هذا النظام كانت تصنع بعيداً من المؤسسات الرسمية, ولكنه كان في حاجة إلى عملية سياسية تحقق له وظائف بعينها، وكان من وظائف المعارضة في عهد مبارك تهدئة الناس و معرفة مطالبهم, ومنعهم من الثورة, وبناء بعض الشرعية السياسية وإرضاء الخارج بهدف الحصول على المساعدات, وكذلك التنافس داخل النخبة الحاكمة, داخل الحزب الوطني, وبما أن النظام كان يحتاج إلى تلك الخدمات, فقد سمح بقدر من الليبرالية ضمن حدود معينة، فهمها رجال النظام والمعارضة على حد سواء وأن جميعهم تصرف وفقاً لقواعدها الضمنية التي تسمح بالقمع في حال تخطي الخطوط الحمراء, والتي تسمح بإستمالة كثير من المعارضين أيضا فمبارك حرص على صناعة المعارضة, كما حرص على صناعة النظام القمعي وأدواته والمعارضة نفسها على اختلاف أنواعها قبلت بتلك القواعد, وأصبحت بمرور الوقت تحافظ عليها كما يحافظ عليها النظام, لذلك ترددت جماعات معارضة تقليدية رئيسه تجاه الدعوة الخاصة يتظاهران 25 يناير 2011 كالإخوان و بعض الأحزاب الليبرالية واليسارية, فالمعارضة بمرور الوقت تحولت ـ كما أرادها النظام ـ إلى جزء منه, وإلى أعمدة لحمايته, ويرجع ذلك إلى أن المعارضة رأت في ذلك منافع لها, فقد رأت في الفرص التي يوجدها لها النظام الاستبدادي ذو المسحة الليبرالية، أدوات للضغط عليه مثل: إحراجه دولياً واستخدام القضاء ضده وتدريب كوادرها, واستغلال المساحات التي يعجز النظام عن الاحتفاظ بها كالنقابات المهنية مثلاً.

وظلت المعارضة المصرية في ظل نظام مبارك مقسمه إلى المعارضة الموالية للنظام كالأحزاب الليبرالية واليسارية التي وافق النظام على تأسيسها في عهده كالوفد, والتجمع ومعارضه مقبولة كمنظمات حقوق الإنسان, وحركة كفاية والجمعية الوطنية للتغيير, حيث كسرت حاجز نقد الرئيس ومشروع التوريث, ورفض النظام للتظاهر, ومعارضة أكثر تهديد للنظام كالإخوان المسلمين بسبب قدرتهم على الأصول والعمل مع الناس[1].

[1] علاء بيومي , مراجعة كتاب , **الغضب ضد الآلة : المعارضة السياسية ضد السلطوية في مصر** , مجلة سياسات عربية , دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة , بيروت ـ لبنان , العدد 9 , جويلية 2014 , ص 138 - 139 .

تآلف المشهد السياسي المصري بعد ثوره يناير 2011 من نظام مهزوم معنويًا ضحى برأسه وبدأ يبذل جهداً لاحتواء الثورة من خلال شباب الثورة وتبني لغة 25 يناير بوصفها ثوره شعب مصر العظيم, وبتقديم تنازلات لا ترقى إلى تغيير النظام, واستغل الوقت لتحجيم الشرعية الثورية حتى لا يضطر إلى التضحية بالمزيد, و خلال هذه الفترة من مناورات, تمالكت المعارضة الحزبية القديمة نفسها, وحاولت استجماع قواها الهرمة, وتمايزت في ما بينها بتساع قواعدها الشعبية وبقوه التنظيم وحشدت موروثها من المناورة السياسية للوساطة بين النظام وقوى الحراك الثوري في محاولة إلى إعادة الإعتبار لمواقعها السياسية.[1]

ومثل سقوط مبارك أزمة للنظام والمعارضة معاً, فكلاهما تعلم قواعد اللعبة سلطوية بمرور الوقت وأصبح جزءاً من خبرتها وتجربتها السياسية, وأما تغييرها, فقد بآت امرأ صعباً بالنسبة إليهما، فالأحزاب الليبرالية وليسارية ظلت موالية للنظام, والإخوان عانوا حدوداً فرضوها على أنفسهم, وعانى الجميع الانقسام والعجز عن التوحد[2].

وكانت جماعة الإخوان المسلمين قبل ثورة 25 يناير 2011, بمنزلة قوى المعارضة الوحيدة الأكثر تنظيماً وتأثيراً في مصر وذلك في ظل حالة الضعف والهزال الشديدة التي عانتها القوى السياسية الأخرى سواء اليسارية أو الليبرالية, قررت الجماعة الدفع بمرشح لها للمنافسة على مقعد رئيس الجمهورية وفي 30 حزيران/يونيو 2012, انتقل الإخوان وللمرة الأولى منذ قيام الجماعة عام 1928 من المعارضة إلى السلطة, وذلك بعدما فاز الرئيس "محمد مرسي عيسى العياط " مرشح حزب الحرية والعدالة للإخوان المسلمين, ضد مرشح النظام القديم الفريق "احمد شفيق" بفارق ضئيل كشف حجم الانقسام العميق داخل المجتمع المصري, وكان فوز "مرسي" بمنزلة لحظة إستثنائية في تاريخ الجماعة, ليس لأنها المرة الأولى التي تصل فيها إلى السلطة فحسب, بل أيضا لطبيعة الإستحقاقات التي كان على الجماعة مواجهتها, وأهمها الإنتقال من حاله التفكير كحركة معارضة إلى حزب حاكم.

وهو ما لم يحدث لسوء الحظ, سواء على مستوى التنظيم أو مستوى السياسات و التكتيكات التي اتبعتها الجماعة طوال الفترة التي قضتها في السلطة, فعلى مستوى لتنظيم, لم تتغير طريقه تفكير الجماعة ولا توازنات القوى داخل مؤسسات صنع القرار فيها, إذ ظل التيار المحافظ مهيمناً عليها وأعطى صورة أضرت بالرئيس "مرسي" جعلت منه مجرد تابع

---

[1] عزمي بشارة, **مرجع سبق ذكره ,** ص 37 , 38 .

[2] علاء بيومي , **مرجع سبق ذكره** ص 140 .

للجماعة في بلد يحظى فيه مقام الرئيس بقدر عال من التبجيل, أما على مستوى لسياسات والتكتيكات وهو ما مايهمنا, فقد فشل "مرسي" وجماعة الإخوان في التصرف كقوة حاكمة, واثقة ولديها رؤية واضحة للمستقبل, فهي اعتمدت على آلية وحيدة لتحقيق توازن القوى السياسية المنافسة وهي الحشد والتعبئة حتى وهي في الحكم, وتأييد بعض القوى الإسلامية التابعة لها, والتي ثبت فيما بعد أن ضررها كان أكثر من نفعها (وهو ما ساهم في إنهاء حكمها بشكل سريع[1]) والجماعة لم تعرف منذ نشأتها كيف تتعاطى مع البيروقراطية المصرية أو أن يكون لديها رجال حكم فهم في الأساس ناشطون اجتماعيون (لأن نظام مبارك حرم جماعة الإخوان من أن تدير أي مسؤولية عامة, أو أن يحصل كوادرها على خبره تكنوقراطية وبيروقراطية) فواجه الإخوان مقاومة شديدة من البيروقراطية المصرية حين حاولوا تطهيرها وإصلاحها.

وإعتمد مرسي على استراتيجية تتخلص من محاوله إستمالة المؤسسة العسكرية, وعدم اصطدام المباشر معها, من جهة ومن جهة ثانيه توجه نحو الأحزاب السياسية المعارضة والقوى الشبابية التي شاركت في ثوره 25 يناير من اجل إيجاد أرضية وطنية مشتركة قادرة على وضع خطة لنهضة شاملة ودشن ذلك بعقد اجتماعات مع الأحزاب وممثلي عن الأزهر وطوائف الكنيسة وأسر الشهداء ومصابي الثورة وممثلين عن القوى الشبابية, لكن الجيش والمؤسسات الأمنية وأقطاب الدولة العميقة, عمدوا إلى إيجاد بيئة غير متعاونة للإفشال حكم مرسي وصولا إلى الدعم والمشاركة في الانقلاب عليه, فعارضت الأحزاب السياسية جميع القرارات الرئيس مرسي تحريض غير مسبوقة ضد النظام القائم خاصة في ما يتعلق بالإعلان الدستوري في 2012 أزمة سد النهضة.....الخ, ورفعت قوى المعارضة سقف مطالبها, ووحدت صفوفها, وبدأت بعقد اجتماعات لها, حيث عقد اجتماع في مقر حزب الوفد, وضم عده شخصيات معارضة كأيمن نور, ومحمد البرادعي ونقيب المحامين سامح عاشور, وعمرو موسى, ومحمدين صباحي وغيرهم , وأعلنوا رفضهم للإعلان الدستوري, بالإضافة إلى حركة 6 ابريل التي أعلنت الرفض, ودعت المعارضة أنصارها للخروج إلى الشارع والاعتصام, كما طالبت قوى المعارضة تشكل الحكومة من خلال مشاركه جميع الأحزاب السياسية فيها, وتوالت الأحداث ووضع الرئيس مرسي في مواجهه المعارضين

[1] خليل العناني," جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي", **مجلة سياسات عربية** , مرجع سابق , العدد 4 , سبتمبر 2013 , ص 18 . 19

والمناهضين لحكمه انطلاقاً من دوافع سياسية اجتماعية أو ايديولوجية, أو صراع نفوذ أو مصالح, وكانت بعض هذه القوى ظاهرة كالأحزاب والحركات المعارضة والبعض مستترة كالمؤسسة العسكرية, ومن ابرز القوى السياسية المعارضة نجد جبهة الإنقاذ الوطني التي عارضت مرسي منذ تأسيسها في نوفمبر 2012, ومن ابرز أعضائها محمد البرادعي حركة تمرد والتي تشكلت في ابريل 2013 من قبل عدد من الشباب بهدف جمع توقيعات من المواطنين لسحب الثقة من رئيس ى مرسي مبادرة بدعوة المصريين للخروج إلى الميادين يوم 30 يونيو 2013 ,وهو ما ساهم في إنهاء حكم مرسي والإخوان المسلمين بشكل سريع.

وانقلب وزير الدفاع المصري في ذلك الوقت الفريق "عبد الفتاح السيسي" على أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر في الثالث من يوليو/تموز 2013 وإاعتمد نظام الإنقلاب وقتها سياسية قمعية مع المعارضة فقتل المئات من أعضاء الإخوان, واعتقال الآلاف الآخرين، كما نفذ إجراءات سياسية, اقتصادية بهدف القضاء على جماعه الإخوان المسلمين بإعلانها منظمة إرهابية, ومصادرة الأصول المالية بقياداتها, وتمييز العامان اللذان تليا لانقلاب على مرسي بكونهما أشد الأعوام عنفاً وقمعاً في تاريخ مصر, فبعد تصدي الجيش المصري للاحتجاجات المنددة بالإطاحة بمرسي, لقي ما لا يقل عن 1,800 مدني حتفه وتم سجن عشرات الآلاف من المواطنين وفرضت قيود شديدة على وسائل الإعلام , ومنظمات المجتمع المدني والنشاطات الإحتجاجية.[1]

وبعد وصول السيسي إلى سدة الحكم, استمرت السلطة في إتباع النهج الأمني في تعاملها مع المعارضة, حيث مارست الحكومة المصرية كل سور التضييق الأمني والقانوني على مجمل منابر الحياة السياسية والمدنية والإعلامية في مصر.

حيث اعتمد النظام السياسي بقيادة السيسي على تقليم الأظافر لكل الأصوات المعارضة فبات الحبس والاعتقال والتنكيل, لكل من يغرد خارج السرب وانحصرت السمات الأساسية لنظام السيسي في أحكام السيطرة على الحياة سياسية, وسائل الإعلام, والأجهزة السيادية, وذلك عبر الإقصاء العنيف, وعمل النظام على فرض واقع سياسي جديد عبر التعامل مع الأحزاب السياسية من خلال مسارات متشابكة ما بين الخطر والمنع والاختراق أو الإخضاع للحزاب الفاعلة بعد ثوره يناير, ومابين إنشاء أو دعم أحزاب جديدة كحزب

[1] باسم القاسم , ربيع الدنان, **مرجع سبق ذكره** , ص 120.

"مستقبل وطن" هو الذي يشارك إلى تشكيله داخل أروقة المخابرات وقائمة " في حب مصر " المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2015 والتي تم إعدادها أيضا في احد قاعات جهاز المخابرات.

وأسفرت تلك السياسات التي انتهجها السيسي ونظامه في التعامل مع الأحزاب السياسية عن تعويض لأي شكل من الأشكال الممارسة السياسية والحياة الحزبية الحقيقية في مصر وبرز برلمان 2015 الذي تم تشكيلة اغلب أعضائه من قبل الأجهزة السيادية ليعبر عن ذلك الواقع بوضوح حيث بلغ عدد الأحزاب الفائزة في البرلمان 19 حزبا يتصدرها حزب المصريين الأحرار ب 65 عضو وحزب مستقبل وطن ب 57 عضو، في حين بلغ عدد الأعضاء المستقلين 325 عضوا من أصل 568 عضواً منتخبا في البرلمان[1] وهذا بعد تعديل قانون مجلس النواب الذي أصدره السيسي في 2015/7/29, حيث منح الأفراد المستقلين حقوقاً مساوية للأحزاب في التنافس على مقاعد مجلس النواب، ووضعت لجنة الانتخابات شروطا خاصة بتمويل الحملات وشرعنت حضور وتأثير المال السياسي، وظهر تأثير هذا القانون على عزوف نسبة كبيرة من الأحزاب، بما فيها الأحزاب التي ساندت انقلاب 3 يوليو، عن المشاركة في الانتخابات النيابية وأدت سياسية الإقصاء والتغييب هذه للأحزاب والقوى المعارضة إلى عزوف نسبة كبيرة من المصريين عن المشاركة بالانتخابات[2].

ومن المهم هنا الإشارة إلى حجم التمييز الذي شهدنه الحياة الحزبية بعد الانقلاب 2013 ,حيث غاب حوالي 50% من الأحزاب التي شاركت في الانتخابات البرلمانية 2011 , عن المنافسة في الانتخابات البرلمانية 2015 , حيث شارك 41 حزباً في الانتخابات البرلمانية 2011 بينما غاب 21 حزباً تقريباً من تلك الأحزاب عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية في 2015 حيث كان واضحا لعدم رغبه السيسي ونظامه بالسماح لأي من الأحزاب التي كانت فاعلة بعد ثورة يناير بامتلاك أي فاعلية أو تأثير داخل برلمان 2015 , ويسعى النظام إلى تقليل عدد الأحزاب الموجودة داخل مصر عبر عمليات دمج الأحزاب, والأصول إلى شكل يقترب من شكل الحزب الحاكم مع وجود حزب أو عدة أحزاب

---

[1] خالد فواد , **ترسيخ الاستبداد : عسكرة الأحزاب السياسية في مصر** المعهد المصري للدراسات على الموقع الالكتروني : https://eipss-eg.org تاريخ النشر : 2018/7/5 , تاريخ الاطلاع : 2021/6/5.

[2] باسم القاسم , ربيع الدنان , **مرجع سبق ذكره** , ص 120.

أخرى تقوم بدور المعارضة الموالية للنظام[3] كما قام السيسي ونظامه منذ إنقلاب 2013, بإصدار العديد من القوانين والتشريعات التي قيدت من خلالها الحريات, ووضعت العديد من الصلاحيات في يد " السيسي" كسلطة التشريع في غياب البرلمان, قانون الجامعات يونيو 2014 والذي يمنحه سلطه تعيين وفصل رؤساء الجامعات, قانون الأهالي سبتمبر 2014 الذي فرض مزيد من القيود على الجمعيات الأهلية وتضمن أحكام بالسجن مدى الحياة حال تلقي أموال من جهة أجنبية (معظم منظمات المجتمع المدني بمصر, تعتمد على تحويلها على مصادر التمويل الخارجي), قانون التظاهر رقم 107 الذي صدر في 2013/11/24 [1], قانون الصحافة والإعلام رقم 180 لعام 2018 والذي يمنع الدولة سيطرة شبه كاملة على وسائل الإعلام[2].

اكتفت معظم الأحزاب المعارضة في سلوك المسار القانوني, الدستوري لمهارة هذه القوانين أو تقوم بين الحين والأخر في بعض المناوشات وتكوين تحالفات، كتحالف التيار الديمقراطي أو الحركة المدنية الديمقراطية والتي دعت إلى حوار شامل لبحث الأزمة في البلاد وطالبت بالإفراج عن الموقوفين خلال المظاهرات، ونادر لما تتعاون معارضة في ما بينها من الأمثلة القليلة على تعاونها ضد السيسي حملة مصر مش للبيع والتي تعارض نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية في ابريل 2016 حيث توجد حزب الدستور والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب العيش والحرية في المعارضة نقل السيادة على الجزيرتين وفي إدانة همجية الشرطة والاعتقالات.

بيد أن معظم الأحزاب امتنعت عن معارضه السيسي بشكل مباشر, في النظام السياسي المصري ليس لديه أي فكر سياسي للتفاوض مع المعارضة سواء بالداخل أو الخارج, فهو يمارس المنهج الأمني الغشيم لكل قوة معارضة على اختلاف أطيافها لأنه يرفض تماما, أي معارض له بأي شكل, خلق كيان معارض مصطنع برعاية الأجهزة الأمنية, وذلك في إطار محاولاته لضمان السيطرة التامة على الأوضاع السياسية[3].

---

[3] خالد فواد , **ترسيخ الاستبداد : عسكرة الأحزاب السياسية في مصر** المعهد المصري للدراسات المرجع نفسه.

[1] باسم القاسم , ربيع الدنان , مصر بين عهدين , مرجع سابق , ص 123.

[2] بيان عام – **منظفة العفو الدولية , مصر سجن مفتوح , مرجع سابق** على الموقع الالكترونية :
https://www.amesty.ory.ory.ar

[3] أسماء شكر , **المعارضة السياسية بعد الانقلاب: 7 سنوات من التحولات** , المعهد المصري للدراسات , الموقع الالكتروني : https : //eipss.eg.org. تاريخ النشر 2020/2/20 تاريخ الاطلاع 2021/5/26 ,

و مما يزيد من قوة النظام وتمسكه أمام العارضة فهو نجاحه في تهميش المعارضة وضمان تبعيتها له فهي بالأساس تعاني من أزمة حقيقية بسبب مجموع من العوامل الداخلية الخاصة بها كعدم الثقة بين أطرافها, خاصة بين الأحزاب الليبرالية والإسلامية, إذ أن النخب العلمانية الليبرالية واليسارية تاريخياً تتضمن وتؤيد الدولة السلطوية في مواجهه الإسلاميين, وكذلك غياب قيادات المعارضة نتيجة التصفية أو السجن أو الهجرة خارج الوطن, و ضعف التواصل الشخصي للمعارضة مع الكتلة الصامتة من أجل تغيير موقفها بسبب الموانع الأمنية[4] كما تعاني معظم حركات المعارضة المصرية من غياب مشروع التغيير, وإكتفت معظم قوى المعارضة برد الفعل على ما يفعله النظام, وهذا ما يتطلب من كل تيارات والقوى المعارضة في الداخل والخارج بناء رؤية مستقبلية على قواعد وأسس مشتركه لمواجهه النظام, ترتكز على وقف النزاع والخلاف وضح مشروع وطني قابل للتنفيذ لاسترداد السلطة.

[4] بدر حسن شافعي , المعارضة المصرية : على موقع مأزوم وخيارات صعبة , مركز الجزيرة للدراسات على موقع الالكتروني : https://studiesdljazeera.net تاريخ النشر : 2020/2/20 تاريخ الاطلاع : 2021/06/05 .

الخـــاتـــمـة

تنوعت الأنظمة السياسية وأساليب الحكم في الوطن العربي, وحددت طبيعة هذه النظم وبنائها الدستوري والقانوني وطبيعة الثقافة السياسية السائدة بها أدوار و وظائف المعارضة السياسية.

وإستغلت تيارات وأحزاب المعارضة بعدد من دول الوطن العربي, أحداث الربيع العربي 2011, وأطاحت بعدد من الأنظمة الجمهورية, عكس الأنظمة الملكية التي لم تواجه أي خطر من طرف المعارضة السياسية, مشغلة بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, ومتبعه لسياسة القمع ضد المعارضين للحفاظ على مكاسبها.

وبما أن المعارضة السياسية, ركن أساسي في العملية الديمقراطية, ظهر دورها واضح وجلي فكل من النظامين السياسيين الجزائري والمصري, وخاصة بعد الانتقال من نظام الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية في هاذين النظامين.

ففي الجزائر كانت من مخرجات وإنعكاسات هذه التعددية صدور عدة قوانين تنظم الحياة الحزبية وبرزت العديد من الأحزاب السياسية والقوى السياسية, ضمت تيارات مختلفة إيديولوجيا من أحزاب إسلامية وبرلمانية وأحزاب وسطية, وفي إطار سعيها للوصول للسلطة شكلت معارضة للنظام السياسي.

أما في مصر ونتيجة لتغييرات الكبيرة والأحداث المتسارعة التي شهدتها البلاد عقب سقوط النظام الحاكم في 2011 وبعد سيطرة مطلقة للنظام ولأكثر من ثلاثة عقود متواصلة, ظهرت بوادر المعارضة على شكل حركات إحتجاجية لمعارضين غير حزبيين أولاً, قبل أن تلتحق الأحزاب السياسية الأخرى, وخصوصاً التي تشكلت بعد سقوط النظام في 2011, بركب المعارضة السياسية .

وتقودنا هذه الدراسة إلى **جملة من النتائج** التي توصلنا إليها بعد دراستنا لدور المعارضة السياسية في الأنظمة العربية بعد 2011 بدراسة حالتي الجزائر ومصر, تشمل أوجه التشابه والاختلاف نذكرها في نقاط :

01 ـ وجود المعارضة السياسية في كل الأنظمة الديمقراطية والغير ديمقراطية, لكن كلما كان النظام السياسي أكثر ديمقراطية زاد دور ووظيفة المعارضة السياسية والعكس صحيح.

02 ـ إستطاعت المعارضة السياسية إسقاط عدد من النظم السياسية الجمهورية العربية بعد عام 2011عكس النظم السياسية الملكية والتي لم تشكل عليها المعارضة السياسية أي خطر يذكر.

03 ـ حددت طبيعة النظام السياسي والثقافة السائدة به دور ووظيفة المعارضة السياسية وإستعملت النظم السياسية العربية الجمهورية والملكية أسلوب متشابه في التعامل مع المعارضة السياسية يتمثل في الترغيب والترهيب.

04 ـ برزت المعارضة السياسية في كل من النظامين السياسيين الجزائري والمصري بعد إقرار التعددية الحزبية, ولإصدار قوانين تنظم عمل الأحزاب السياسية.

05 ضمت المعارضة السياسية في الجزائر ومصر تيارات مختلفة إيديولوجياً متفقة سياسياً على محاولة إسقاط النظام, والوصول للسلطة.

06 ـ التشابه لظهور المعارضة السياسية في الجزائر ومصر في الإعلام الرسمي المنحاز للسلطة الحاكمة لنحت صورة عدم فاعلية المعارضة أو حتى عدم وجودها.

07 ـ إعتماد وإقرار كل من النظامين السياسيين الجزائري والمصري لقوانين صارمة على نشاط الأحزاب السياسية وعلى حظر كل حزب سياسي معارض يشكل تهديد حقيقي للنظام من العمل السياسي او احداث انشقاقات داخل الأحزاب المعارضة, مع إنشاء أحزاب

معارضة صورية يتحكم بها النظام, وهو ما أسفر عن تقويض كل أشكال الممارسة السياسية.

08 ـ فشل المعارضة السياسية في الجزائر ومصر داخلياً في مجابهة النظام, عكس معارضة الخارج, والتي لا تزال تشكل هاجس لكلا النظامين.

09 ـ معاناة المعارضة السياسية في الجزائر ومصر من أزمات داخلية, كعدم الثقة بين أطراف المعارضة, وغياب لمشاريع التغيير الحقيقية, والاكتفاء بردة الفعل على أفعال النظام.

10 ـ سيطرة النظم السياسية في الجزائر ومصر على المشهد السياسي بمساعدة الأجهزة الأمنية ونجاحها في إسكات أي صوت معارض.

وكان من أهم **التوصيات** التي خلصنا إليها من خلال الدراسة هي :

ضرورة نبذ الاختلافات والخلافات بين جميع قوى وتيارات المعارضة السياسية في كل من الجزائر ومصر, والبدء في توحيد ورص الصفوف, لبناء رؤية مستقبلية وقاعدة مشتركة, بدءاً من وضع مشاريع وطنية, وطرح بدائل لسياسات النظام, من أجل الوصول إلى السلطة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

01- القرآن الكريم

قائمة المراجع:

أ / الكتب:

01- تامر كامل محمد الخزرجي, **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة** ,عمان , دار , مجدلاوي للنشر والتوزيع, 2004.

02 – سالم القاسم , ربيع الدنان , **مصر بين عهدين مرسي والسيسي–دراسة مقارنة–** بيروت, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ط 1, 2016.

03 – سعاد الشرقاوي, **الأحزاب السياسية ,أهميتها , نشأتها, نشاطها**, القاهرة, مركز البحوث البرلمانية , 2005.

04 – شاهد إسماعيل الشاهد , **الدولة في التحليل السياسي المقارن** , عمان , الأردن , دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ،ط1, 2018.

05 – صلاح زرنوقة ,**انماط إنتقال السلطة في الوطن العربي , منذ الإستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية** , بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, ط1 , 2012.

06 – عبد الإله بلقزيز, واخرون, **المعارضة والسلطة في الوطن العربي,ازمة المعارضة السياسية العربية** , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط 1 , ديسمبر 2001.

07-عبد الهادي خلف , واخرون,**الاصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج** , دبي ,الامارات العربية المتحدة , مركز الخليج للابحاث, 2008.

08 – عزمي بشارة , **ثورة مصر الجزء الثاني , من الثروة الى الانقلاب,** بيروت , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ط 1 , 2016.

09 – علي الدين هلال , نيفين مسعد , **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير,** لبنان, مركز دراسات الوحدة العربية, ط 1 , 2010.

10 – محمد حسن دخيل,**انظمة الحكم في الوطن العربي-دراسة مقارنة-بغداد,** العراق, دار البصائر, بيروت ,لبنان, دار ومكتبة البصائر, ط1 , 2014.

11 – وليد سالم محمد ,**النظم السياسية العربية,اشكاليات السياسات والحكم,** عمان , الأردن, شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ,الرمال للنشروالتوزيع ,ط 1 , 2016

ب/ المجلات:

01 – اسامة الرشيدي, استراتيجيات الاعلام المصري خلال فترة حكم محمد مرسي وما بعد الانقلاب, **سياسات عربية,** العدد 6 , جانفي 2014.

02 – بوحنية قوي, أزمة الحراك الداخلي في الاحزاب الجزائرية , قراءة نقدية, **المجلة العربية للعلوم السياسية** ,العدد 30, أفريل 2011.

03 – حسن غربي, المعارضة البرلمانية في الجزائر بين ضرورة التفعيل والمعوقات , **الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**, المجلد 12, العدد1 , القسم (ا) , ديسمبر 2019.

04 – عبد النور بن عنتر, إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي, **المستقبل العربي** ,العدد 273, نوفمبر 2001.

05 – مراد بن سعيد, صالح زياتي, النخب والسلطة والايديولوجيا في الجزائر بين بناء الدولة والتغيير السياسي , **المستقبل العربي** , العدد 430, ديسمبر 2014.

06 – غريغوري غوس, ملوك الجميع الفصول , دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز, الدوحة , رقم 8 , سبتمبر 2013.

07 – علاء بيومي , مراجعة كتاب الغضب ضد الالة :المعارضة السياسية ضد السلطوية في مصر, **سياسات عربية** , العدد 9 , جويلية 2014

ج/ الرسائل والأطروحات:

01 – العمراوي فريدة, **ازمة الشرعية في الانظمة السياسية–دراسة حالة مصر–** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , تخصص انظمة سياسية مقارنة والحوكمة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد خيضر , بسكرة, الجزائر, 2013–2014.

02 – خاوة الطاهر, **دور الاحزاب في التحديث والمشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي,** اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية, تخصص علاقات دولة, كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر, جوان 2014

03 – زينة ضافري, **ازمة الشرعية وبناء المؤسسات في النظام السياسي المصري 2011–2015,** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية, جامعة العربي بن مهيدي, ام البواقي ,الجزائر, 2016–2017.

04 – عقيل شمران مهدي القريشي, **المعارضة السياسية واشكالية تداول السلطة في جمهورية مصر العربية**, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , تخصص النظم السياسية والسياسات العامة, جامعة النهرين , جمهورية العراق , 2012.

05 – ماجد محمد ابراهيم رواجبة.**, اسباب تحول الثورات العربية بعد 2011 الى العنف السياسي "مصر واليمن نموذجا"** , رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية, كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين, 2016.

06 – محمد معمري, **واقع المعارضة السياسية في الجزائر 2012-2017**, رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية, تخصص تنظيمات سياسية وادارية, كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة, الجزائر , 2016-2017.

د/المواقع الالكترونية:

01 – ابرز القوى المصرية السياسية المعارضةhttps://www.bbc.com :

02 – احمد الصباغ, التجربة الحزبية الجزائرية من الاستقلال الى الاطاحة ببوتفليقة, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات:

https://www.Fikercnter.com

03 – اخفاقات مرسي برؤية معارضيهhttps://www.aljazeera.net :

04 – اسماء شكر, المعارضة السياسية بعد الانقلاب'المعهد المصري للدراسات :

https://eipss.eg.org

05 – الانتخابات الرئاسية 2018 , المشهد السياسي المصري من سقوط مبارك الى بروز السيسيhttps://www.france24.com :

06 – الانقلاب العسكري في مصر ضد مرسي : https://www.aljazeera.net

07 – بدر حسن الشافعي, المعارضة المصرية, واقع مازوم وخيارات صعبة , مركز الجزيرة للدراسات:

https://studies.aljazeera.net

08 – بيان عام–منظمة العفو الدولية –مصر: سجن مفتوح للمنتقدين رقم الوثيقة : MDE/12/9107/2018

https://www.amesty.org/ar

09 – جبهة القوى الاشتراكية , حزب جزائري يعارض النظام : https://www.alkjazeera.net

10– جلال بوعاتي, الاستقالة والانسحاب لتعليل رفضهم اوضاع احزابهم, زلازل داخلية تهز اركان احزاب المعارضة:

https://www.elkhabar.com/prees/article/988494

11–حركة كفايةhttps://www.aljazeera.net :

12 – خالد فؤاد , ترسيخ الاستبداد , عسكرة الاحزاب في مصر ‘المعهد المصري للدراساتhttps://epss.eg.org :

13– خليل العناني , الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من "الربيع العربي: "

https://www.researchgate.net/publieation/33143833

14 – خيري عبد الرزاق جاسم, جدلية العلاقات بين المعارضة والسياسة وتداول السلطة, مركز الدراسات الاستراتيجية والدوليةhttp://www.iasj.net :

15– رشا عبد الله , الاعلام المصري في خضم الثورة , مركز مالكوم كير كارغيني للشرق الاوسطhttps://carnegie.mec.org :

16– عمر عاشور, سقوط مبارك ومسارات الثورة المصرية : https://www.aljazeera.net

17 – لقرع بن علي, التعددية الحزبية في الجزائر :المسار والمفرجات, مركز دراسات الوحدة العربية:

https://caus.org.lb/product.category

18– محمد عبد الله الحبيب, ذراع السيسي الاعلامية –التلاعب بالعقول : – https://www.aljazeera.net

19 – محمد هلال الخالدي, كيف تصنع سياسات الخليج العينية معارضة بالخارج : https://aljazeera.net

20 – منى صابر محمد كامل مصطفى ,فاعلية اداء الاحزاب في النظام السياسي المصري :دراسة حالة حزب النور, المصريين الاحرار,المركز الديمقراطي العربي : http://democraticac.de

21 – نصر الدين لعياض , صورة المعارضة الجزائرية في الإعلام الرسمي :الواقع والتماثلات , مركز الجزيرة للدراساتhttps://studies.aljazeera.net :

22- ياسين بودهان , المعارضة الجزائرية والدوران في حلقة مفرغة : https://www.Washingtoninstitute.org

الفهرس

فهرس المحتويات

الرقم	الموضـــــــــوع	الصفحة
01	الإهداء	
02	الشكر	
03	مقدمة	01
04	**الفصل الأول: الاطار النظري و المفاهيمي للمعارضة السياسية**	08
05	المبحث الاول : مدخل مفاهيمي للمعارضة السياسية و أهدافها	08
06	المطلب الأول : مفهوم المعارضة السياسية و أهدافها	08
07	المطلب الثاني : انواع المعارضة السياسية و وسائل عملها	09
09	المبحث الثاني : المعارضة السياسية و النظم السياسية	11
10	المطلب الأول : المعارضة السياسية في الأنظمة الديمقراطية و غير الديمقراطية	11
11	المطلب الثاني : المعارضة السياسية في النظام السياسي الإسلامي	14
12	الفصل الثاني : المعارضة السياسية في الأنظمة السياسية العربية	22
13	المبحث الأول : المعارضة السياسية في الأنظمة الملكية.	23
14	المطلب الأول : طبيعة الأنظمة السياسية العربية الملكية.	24
15	المطلب الثاني : علاقة الأنظمة الملكية بالمعارضة السياسية.	26
16	**المبحث الثاني : المعارضة السياسية في الأنظمة الجمهورية.**	28
17	المطلب الأول : طبيعة الأنظمة السياسية العربية الجمهورية.	29
18	المطلب الثاني : علاقة الأنظمة الجمهورية بالمعارضة السياسية.	31
19	الفصل الثالث: المعارضة السياسية في النظامين السياسيين الجزائري والمصري	36
20	المبحث الأول : المعارضة السياسية في النظام السياسي الجزائري	37
21	المطلب الأول: السياق العام للمعارضة السياسية الجزائرية.	37

22	المطلب الثاني: علاقة النظام السياسي الجزائري بالمعارضة السياسي	46
23	المبحث الثاني / المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري	49
24	المطلب الأول : السياق العام للمعارضة السياسية المصرية.	49
25	المطلب الثاني: علاقة النظام السياسي المصري بالمعارضة السياسية	60
26	الخاتمة	69
27	قائمة المصادر والمراجع	73
28	الفهرس.	81

ملخص الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من مساهمة المعارضة االسياسية في دعم استقرار الأنظمة السياسية العربية ،في ظل الاختلاف و التباين للإشكال هذه النظم التي استطاع بعضها التكيف مع المعارضة ،والبعض الأخر سقط أمام تحركات المعارضة .

وبدراسة حالتي –الجزائر ومصر- انطلاقا من الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية والمصرية منذ سنة 2011 ،وذلك بالرجوع الى البداية الحقيقية لنشاط المعارضة السياسية في هاذين النظامين ،بعد إقرار التعددية الحزبية بهما ،وعبر بعض الأحداث والقوانين نجد نوع من السلوك منتهج بين المعارضة السياسية والسلطة الحاكمة .

وبالتطرق الى بعض الأحداث والمحطات التي وقعت بين حدي الدراسة كطبيعة الأحزاب والتيارات المعارضة وتطورها وصورتها في الحياة السياسية والإعلامية ،وكذا علاقتها بالنظامين السياسيين الجزائري والمصري ،من خلال هذه القوى المعارضة ومشاريعها وبرامجها، وأهدافها، وكذلك الصعوبات التي تتلقاها، والتي تعوق من تقدمها

وحسب ماخلصنا إليه، أن النظم السياسية الملكية استطاعت احتواء المعارضة عكس النظم الجمهورية بالوطن العربي ،وانه بالرغم من إقرار التعددية ، وإصدار القوانين والمراسيم المحددة لعمل الأحزاب السياسية في النظامين السياسيين الجزائري والمصري ،إلا ان المعارضة السياسية لم تستطع تقديم اي إضافة أو تغيير، ولم تقم بطرح أي بدائل لسياسات النظام ،بل ظلت تعاني من مجموعة مشاكل وأزمات نجحت في تفكيكها وأدت الى ضعفها ،في المقابل استطاع النظام في استغلال هذا الضعف والتفكك في مواصلة تهميش وإبعاد المعارضة السياسية عن الوصول الى السلطة، وهو مانجح فيه الى اليوم .

Study summary:

This study stems from the contribution of the political opposition to supporting the stability of Arab political systems, in light of the differences and variations of these systems, some of which were able to adapt to the opposition, and others fell in front of the opposition's movements.

By examining my cases - Algeria and Egypt - based on the events that have taken place in the Algerian and Egyptian political arena since 2011, with reference to the real beginning of the activity of the political opposition in these two systems, after the adoption of partisan pluralism in them, and through some events and laws, we find a type of behavior between the political opposition and the authority ruling.

And by addressing some of the events and stations that occurred between the two limits of the study, such as the nature of opposition parties and currents, their development and image in political and media life, as well as their relationship with the Algerian and Egyptian political systems, through these opposition forces, their projects, programs, and goals, as well as the difficulties they receive, which hinder their progress.

According to what we concluded, the royal political systems were able to contain the opposition, unlike the republican systems in the Arab world, and that despite the adoption of pluralism, and the issuance of laws and decrees specific to the work of political parties in the Algerian and Egyptian political systems, the political opposition could not provide any addition or change, and did not By proposing any alternatives to the regime’s policies, it continued to suffer from a set of problems and crises that succeeded in dismantling them and led to its weakness. On the other hand, the regime was able to exploit this weakness and disintegration to continue marginalizing and keeping the political opposition away from reaching power, which it has succeeded in until today.